الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي

الإستراتيجية الوطنية
للإنتقال الإيكولوجي

STRATÉGIE NATIONALE DE TRANSITION ÉCOLOGIQUE
الاستراتيجية
الوطنية للانتقال
الايكولوجي
National Ecological Transition Strategy

كلمة السيد رئيس الحكومة

إن حماية البيئة والحق في بيئة سليمة يمثلان أولوية وطنية، وفقا لمقتضيات توطئة دستور 25 جويلية 2022 التي تنص على «**أننا سنعمل ثابتين مخلصين على أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستمرة دون تعثر أو انتكاس في بيئة سليمة تزيد تونس الخضراء اخضرارا من أقصاها إلى أقصاها، فلا تنمية مستمرة دائمة إلا في بيئة سليمة خالية من كل أسباب التلوث**».

وفي هذا الصدد، فإن تكريس الحقوق التي يضمنها الدستور تندرج في إطار إرادة سياسية قوية تشمل جميع المتدخلين، وتضمن الانسجام بين جميع الاستراتيجيات وتعزيز تسخير الفاعلين والوسائل الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة بوضوح، انسجاما مع مبدإ «أننا لا نرث الأرض من أجدادنا، بل نستعيرها من أبنائنا».

وفي هذا الإطار، دعت السيدة رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان وزارة البيئة في بداية سنة 2022 إلى إعداد إستراتيجية وطنية للانتقال الإيكولوجي على أساس مقاربة تشاركية تشمل كل الفاعلين والقطاعات، من أجل مجابهة الضغوط البشرية والطبيعية التي تهدد الظروف المعيشية ورفاهية السكان والنظم الإيكولوجية التي أصبحت هشة أكثر فأكثر. وتهدف هذه الاستراتيجية، التي تم تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصادق عليها مجلس الوزراء في بداية سنة 2023، كتوجه سياسي للحكومة، إلى ترسيخ مفاهيم حماية البيئة والتنمية المستدامة والتكيف والقدرة على الصمود ازاء آثار التغيرات المناخية في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تواصل المسار يوم 26 جوان 2023 بإنعقاد المؤتمر الوطني الأول حول أسس الإنتقال الإيكولوجي الذي انتظم بمركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة تحت سامي اشراف رئيسة الحكومة وبمشاركة ستة من أعضاء الحكومة.

وأخذا بعين الاعتبار لأولويات الحكومة، نذكر بأهمية الطابع الموحد والشامل للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي من خلال رؤيتها ومحاورها الخمسة واجراءاتها الـ 53. كما نؤكد على أهمية الأهداف والأولويات المحددة من أجل دفع العمل لصالح التنمية المستدامة ببلادنا وضمان إشعاعها.

إن وزارة البيئة مدعوة إلى نشر هذه الاستراتيجية التي تستدعي رؤيتها تغيير السلوكيات الفردية والجماعية، من خلال تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك نحو المزيد من الاستدامة والتدوير.

إن جميع الفاعلين والقطاعات مدعوة إلى النهوض بالسياسات والاستراتيجيات والعمليات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي، الواعدة من حيث الآمال والمعبئة من حيث الأنشطة، على جميع المستويات وفي جميع جهات البلاد.

إن رئاسة الحكومة تدعم تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والهيكلية المبرمجة وتعتزم تسخير جميع الوسائل الضرورية لضمان نجاح الإنتقال الإيكولوجي للبلاد.

معا نستطيع النجاح

أحمد الحشاني
رئيس الحكومة بالجمهورية التونسية

كلمة السيدة وزيرة البيئة

إن الرهانات البيئية، الدولية والوطنية على حد سواء، أصبحت اليوم أكثر من مثيرة للقلق وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية في تزايد، كما تؤكده أحدث الدراسات العلمية، ولا سيما التقرير التأليفي للدورة السادسة لتقييم فريق الخبراء الحكومي الدولي حول تطور المناخ (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ GIEC، 2023)، وكذلك تقرير الفريق الدولي للخبراء حول التنوع البيولوجي (IPBES, 2022)، والمنشورات الدورية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، أو تلك الصادرة عن المنظمة العالمية للصحة (OMS) التي تؤكد على العلاقة التي لا تنفصل بين الصحة والبيئة.

إن تغير المناخ وتدهور الأراضي وتدمير النظم البيئية وتدهور التنوع البيولوجي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتزايد المخاطر الصحية والبيئية والكوارث الطبيعية، تمثل تحديات كبيرة يجدر بجميع بلدان العالم مواجهتها، وبالخصوص تونس التي تقع، وفقا لهذه التقارير، ضمن الدول الأكثر هشاشة تجاه آثار التغيرات المناخية، وهي تعاني منها بشكل مباشر.

إن الأجندة العالمية للتنمية المستدامة لسنة 2030، والتي التزمت بها تونس بشكل كامل منذ سنة 2015، تقتضي إندماجا أكبر للأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية -الثقافية والحوكمة المؤسساتية) في السياسات العمومية، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاعي.

في هذا السياق، وبناءً على توصية من رئاسة الحكومة، شرعت وزارة البيئة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي، التي تدمج وتعزز السياسات العمومية القائمة في هذا المجال في إطار التآزر بين الفاعلين والقطاعات.

لذلك فإن الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي تهدف إلى الاستجابة لتطلعات تونس لمواكبة التغيرات العالمية وإستغلال جميع الفرص التي تتيحها الآليات متعددة الأطراف والثنائية للتمويل وللدعم التقني، سواء فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ أو الحفاظ على الموارد والنظم الإيكولوجية الطبيعية واستعادتها. وهذا ما يجعل النماذج الإقتصادية الحالية والتماسك الاجتماعي محل رهان.

ولتحقيق هذه الغاية، أدمجت الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي خاصة أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2014 - 2020) وتلك الواردة في مخطط التنمية الوطني 2025-2023 وفي رؤية تونس 2035، والتي تحتفظ خاصة، من بين أربع ركائز، بالحفاظ على الموارد والتكيف مع تغير المناخ لضمان حقوق الأجيال القادمة، وتجسيد التطلعات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، عبر أنموذج بديل يعتمد مقاربة جديدة للنظام الاجتماعي والاقتصادي، يؤلف بين النجاعة وشفافية السياسات العامة والاستخدام الرشيد لرأس المال الطبيعي والموارد الوطنية، في إطار تعزيز الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي إذا، إلى تدعيم مختلف الاستراتيجيات القطاعية وتعزيز إلتقائها حول مثل أعلى يتقاسمه الجميع وأهداف مشتركة بين مجموع الفاعلين والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل ضمان:

الرفاهية المادية واللامادية للأجيال الحالية والمستقبلية، في إطار نموذج تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة وشاملة، متزنة الموارد الطبيعية والطاقية، محايدة ايكولوجيا ومتكيفة مع التغيرات المناخية وذات قدرة على الصمود ازاء الأزمات والكوارث.

ليلى الشيخاوي المهداوي
وزيرة البيئة

المنهجيـــــة

تـم إعـداد الإسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي بالشـراكة مـع برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائـي وهـو ثمـرة مسـار تشـاركي متعـدد الاختصاصـات يجمـع بيـن التحليـل الوثائقـي ومراجعـة جميـع الاسـتراتيجيات والمشـاريع والبرامـج والدراسـات القائمـة، تـم إسـتكمالها بالمشـاورات بين الـوزارات والهيـاكل العموميـة ومتدخلين آخريـن فـي إطـار ورشـات عمـل تشـاركية بمسـاهمة ممثلـي القطاعيـن العـام والخـاص والخبـراء ومكونـات المجتمـع المدنـي.

وقـد تـم خـلال كل مراحـل المسـار، إثـراء عناصـر الإسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي ومراجعتهـا وتصحيحهـا، لتعكـس توافقـا حـول الرؤيـة والأهـداف والمحـاور ومجـالات التدخـل والإجـراءات المزمـع اتخاذهـا مـن أجـل ضمـان تنفيذهـا بطريقـة سلسـة و فوريـة ودائمـة.

يمكـن حوصلـة مراحـل تصـور واعتمـاد ومتابعـة الإسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي علـى النحـو التالـي:

1 جويلية 2022: بدء مهمة الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

9 سـبتمبر 2022: اجتمـاع تأطيـري نظمتـه وزارة البيئـة بحضـور مختلـف الجهـات المعنيـة.

27 سـبتمبر 2022: ورشـة عمـل تشـاورية بيـن مختلـف الأطـراف المعنيـة لعـرض نتائـج الإسـتراتيجية الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة 2020-2014والمصادقـة علـى الرؤيـة المسـتقبلية.

سـبتمبر إلـى ديسـمبر 2022: إعـداد الإسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجي فـي أفـق 2035 / 2050، فـي إطـار العمـل المتواصـل بيـن وزارة البيئـة والخبـراء ومختلـف الإدارات المعنيـة.

6 ديسـمبر 2022: تنظيـم ورشـة عمـل لخبـراء متعـددي الإختصاصـات حـول عناصـر الإسـتراتيجية، ممـا أتـاح مناقشـة وإثـراء عناصـر الإسـتراتيجية بفضـل خبـراء وطنييـن متخصصيـن و/أو مشـاركين فـي تنفيـذ مختلـف الاسـتراتيجيات الشـاملة والقطاعية فـي جميـع القطاعـات الأخـرى (الصحـة، النقـل، السـياحة، الفلاحـة، إلـخ)، بهـدف جعـل الإسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي متناسـقة مـع الاسـتراتيجيات الأخـرى ومناقشـة صعوبـات تنفيذهـا والتدابيـر المقترحـة لتجاوزهـا فـي إطـار هـذه الإسـتراتيجية.

22 ديسـمبر 2022: تنظيـم ورشـة عمـل تشـاورية حـول تنفيـذ الإسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي فـي مجـال النفايـات: تقديـم الاقتصـاد الدائـري كبديـل مسـتدام.

27 ديسمبر 2022: إعداد مذكرة ذات طابع سياسي لصناع القرار.

3 فيفري 2023: المصادقة على الرؤية والأهداف و الإجراءات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي من قبل الحكومة خلال المجلس الوزاري الذي ترأسته السيدة رئيسة الحكومة. وقد أكد المجلس الوزاري على الأهمية الوطنية والطابع الشمولي لهذه الاستراتيجية. كما أوصى بالخصوص، بتحسين التنسيق بين الوزارات من أجل التنفيذ الفوري والمتناسق للإستراتيجية. كما أوصت رئاسة الحكومة بتنظيم مؤتمر وطني يجمع مختلف الأطراف المعنية تحت عنوان "الأسس الوطنية للإنتقال الإيكولوجي».

26 جوان 2023: انعقاد المؤتمر الوطني الأول حول الأسس الوطنية للإنتقال الإيكولوجي.

وهكذا، فقد مكن مسار ارساء الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي من إجراء تحليل نقدي وتفكير معمق لوضع رؤية طويلة المدى (2023 - 2035 - 2050) للإنتقال الإيكولوجي في تونس، قادرة على إطلاق عملية تحويل النموذج الاقتصادي والاجتماعي الحالي، القائم على التنمية الخطية، إلى نموذج اقتصاد دائري يميل نحو النمو الأخضر القادر على الصمود ازاء التغيرات المناخية والمخاطر والأزمات، والحفاظ على رأس المال الطبيعي للبلاد وأنظمتها البيئية، والحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوت الإقليمي والمساهمة في مكافحة الفقر من خلال خلق سلاسل القيمة القصيرة وفرص عمل، مع تعزيز قدرات الأجيال الحالية والقادمة على التكيف مع عالم متغير.

المقدمة :

في الوضع الراهن لكوكب الأرض، يوفر الإنتقال الإيكولوجي الذي يُعرف بأنه التطور نحو نموذج اقتصادي واجتماعي جديد، حلًا شاملا ودائمًا للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى في هذا القرن وللتهديدات التي تثقل كاهل كوكبنا وتهدد بقاءنا. وبالتالي، فهو يهدف إلى إرساء نموذج تنموي يتسم بالصمود والإستدامة والعدالة الاجتماعية والإدماج والإنصاف الإجتماعي، ويغير أنماطنا من حيث الاستهلاك والإنتاج والعمل والعيش المشترك من خلال مراعاة العوامل المكانية والزمانية والعوامل المشتركة بين الأجيال.

ولا يمكن لتونس أن تبقى بمعزل عن التغيرات العالمية، لذلك تبنت استراتيجية وطنية طموحة للإنتقال الإيكولوجي، في مستوى الرهانات والفرص التي يوفرها هذا التمشي، الذي أصبحت وجاهته اليوم أمرا بديهيا.

فقد إعتمد نموذج التنمية في تونس لفترة طويلة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية (التربة والمياه والغابات والسواحل والموارد المنجمية، وما إلى ذلك). ولكن أصبح اليوم رأس المال الطبيعي الاستراتيجي للبلاد مهددا، وهي وضعية تفاقمت بسبب ندرة وهشاشة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، التي تضررت بشدة من آثار التغيرات المناخية.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني التصرف البيئي في تونس من عدة نقائص مرتبطة بأنماط الحوكمة والتخطيط الاقتصادي والترابي وتخصيص موارد الميزانية واختيار نماذج الإنتاج والتكنولوجيات، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية لإنتاج الغذاء والتصرف في النفايات الصلبة والسائلة.

وإلى جانب هذه التحديات الداخلية، تواجه تونس تهديدات خارجية تتمثل في الاحتباس الحراري وتداعياته، وفقدان التنوع البيولوجي وإندثار الأصناف النباتية والحيوانية، والتلوث البحري، خاصة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك التلوث الناتج عن المواد البلاستيكية وتزايد إنتاج النفايات.

لمجابهة هذه التحديات ، ترتكز الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي 2035 - 2050 على النهوض برفاهية الإنسان بجانبها المادي واللامادي، وتحقيق الإنصاف والعدالة ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال، مع الأخذ في الاعتبار البيئة بكافة مكوناتها، باعتبارها مجموعة من الأنظمة المندمجة والمعقدة، بما في ذلك النظام البشري الذي يمثل جزءًا منها، والسعي الدؤوب والتدريجي لتحقيق الاستدامة بجميع أبعادها من خلال العمل في خطوة أولى، على توافقها مع أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لعام 2030، و تثمين كامل التراث الوطني الطبيعي والثقافي والحضاري، فضلا عن مشاركة جميع الفاعلين في المجال الاجتماعي والاقتصادي بالقطاع العام والخاص والجمعياتي والعموم.

و تهـدف الاسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي إلـى ضمـان اسـتدامة رأس المـال الطبيعـي، مـع تحسـين نجاعـة اسـتخدام المـوارد فـي أنشـطة التنميـة، كمـا تسـتعرضه محاورهـا الخمسـة المقسـمة إلـى 53 إجـراءا، بالتفاعـل مـع بعضهـا البعـض ومـع الاسـتراتيجيات والخطـط وبرامـج العمـل الوطنيـة القائمـة أو التـي يجـري تطويرهـا فـي جميـع القطاعـات الأخـرى، وكذلـك مـع المعاهـدات الدوليـة التـي وقعتهـا تونـس وصادقـت عليهـا بشـأن البيئـة والتنميـة المسـتدامة ومكافحـة التغيـرات المناخيـة، والتـي مـن المقـرر أن تكـون موضوعـا لبرامـج التدخـل التـي سـيتم الشـروع فيهـا مسـتقبلا، انسـجاما مـع مخطـط التنميـة 2023 - 2025 ورؤيـة تونـس 2035 وبرنامـج الإصـلاح الهيكلـي الـذي أعلنـت عنـه الحكومـة وجميـع الاسـتراتيجيات القطاعيـة الأخـرى (الطاقـة، الصناعـة، النقـل، السـياحة، الصحـة، التعليـم، إلـخ).

» المحـاور الخمسـة للاسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي تتمثـل فيمـا يلـي:

المحـور الأول: إرسـاء حوكمـة مؤسسـاتية منضوماتيـة متعـددة القطاعـات وترابيـة، وتوفيـر نظـم تمويـل ملائمـة فـي المتنـاول.

المحـور الثانـي: تدعيـم قـدرات التكيـف والصمـود لـدى القطاعـات والأوسـاط والسـكان إزاء التغيـرات المناخيـة وآثارهـا والحـد مـن الكثافـة الكربونيـة مـن أجـل تحقيـق الحيـاد الكربونـي فـي أفـق 2050 مـع الحـد مـن مخاطـر الكـوارث.

المحـور الثالـث: ترشـيد التصـرف فـي المـوارد الطبيعيـة والحفـاظ علـى النظـم الإيكولوجيـة (البريـة والبحريـة).

المحـور الرابـع: إرسـاء أسـس الاقتصـاد الأخضـر والأزرق والدائـري فـي إطـار أنمـاط الاسـتهلاك والإنتـاج المسـتدامة والقضـاء علـى البـؤر السـاخنة للتلـوث وتطهيـر المواقـع الملوثـة وإعـادة تأهيلهـا.

المحـور الخامـس: تنميـة الثقافـة البيئيـة والعلـوم والمعرفـة وتأهيـل المـوارد البشـرية فـي مجـالات حمايـة البيئـة والتنميـة المسـتدامة ومكافحـة آثـار التغيـرات المناخيـة ونشـر هـذه القيـم لـدى مختلـف الفاعليـن.

تعـرض هـذه الوثيقـة التأليفيـة المحـاور الخمسـة للاسـتراتيجية الوطنيـة للإنتقال الإيكولوجـي، وتعـدد الإجـراءات التـي تتصـل بـكل محـور وتفصـل الثلاثيـن إجـراءا مـن ضمنهـا و المقترحـة للتفكيـر مـن قبـل المشـاركين فـي مجموعـات العمـل الخمسـة المجتمعـة فـي إطـار الأسـس الوطنيـة للإنتقـال الإيكولوجـي يـوم 26 جـوان 2023 بإعتبارهـا إجـراءات ذات أولويـة يجـب اتخاذهـا وتنفيذهـا حينيّـا.

الحوكمة والتمويل

المحور الأول الحوكمة والتمويل

يتعلق المحور الأول من الإستراتجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي بالحوكمة المؤسساتية والتمويل المتصل بالبيئة والتنمية المستدامة، التي إعتمدتها تونس منذ ثلاثين سنة والتي هي في حاجة أكيدة إلى التطوير. ويتطلب ذلك القيام بإصلاح جريئ ومراجعة تنظيم المؤسسات الحكومية المكلفة بالبيئة والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة. اضافة إلى ذلك، فعلى المستوى المحلي، يمكن تأسيس إدارة متكاملة ومستدامة للموارد الطبيعية قائمة على المشاركة المسؤولة للمستخدمين. أخيرا فإنه يجب أن تقترن الحوكة الناجعة بالضرورة بأنموذج تمويل «إيكولوجي» وبتعبئة هامة للموارد المالية الوطنية والدولية.

من الناحية العملية، يشمل هذا المحور إصلاح الإطار المؤسساتي للحوكمة، و تركيز وحدات مكلفة بمتابعة الإنتقال الإيكولوجي في كل القطاعات، ومواءمة وتدعيم أنظمة المعلومات الإحصائية والمساعدة على أخذ القرار في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والتخطيط المندمج والمتناسق للبيئة وللمجال الترابي. كما يتطلب تطوير إطار تشريعي وأدوات مشاركة للمواطنين في أخذ القرار في المجال البيئي. بالإضافة إلى تطوير آليات التمويل والأدوات الاقتصادية المناسبة لمعاضدة الإنتقال الإيكولوجي واالنهوض بالتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بما في ذلك مع دول الجنوب.

تم تحديد سلسلة من اثني عشر (12) اجراء لتجسيد المحور الأول، وهي:

1. **ضمان تحليل ومتابعة منتظمة للمؤشرات الشاملة للإستراتجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي ومتابعتها بصفة مستمرة:** إن تشخيص الوضع الحالي والمتابعة المستمرة لمختلف المؤشرات التقاطعية للإستراتجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي تمثل عناصر جوهرية لنجاح مختلف العمليات المزمع تنفيذها وكل تعديل ضروري عند تنفيذ التدابير المحددة.
2. **إحداث وتركيز هيئة عليا للإنتقال الإيكولوجي يترأسها رئيس الحكومة** تضطلع بدور التعديل و التحكيم بين القطاعات.
3. **المصادقة على مشروع مجلة البيئة** ونصوصها التطبيقية.
4. **إعادة هيكلة وتدعيم الهياكل المختصة في المجال البيئي** سواء التابعة للوزارة المكلفة بالبيئة أو إلى وزارات أخرى (مثل معهد المناطق القاحلة).
5. **إلحاق المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة برئاسة الحكومة** وتدعيمه بالموارد البشرية والمادية باعتباره أداة لتوفير المعلومات والمساعدة على أخذ القرار والإستشراف في المجال البيئي.
6. **تطوير نظام وطني للمحاسبة البيئية وللنظم الإيكولوجية** بوصفه يمثل جزءا مندمجا في النظام الوطني للإحصاء.

7	**إعـداد مخطـط مديـري وطنـي جديـد للتهيئـة الترابيـة** فـي أفـق 2050 بالتعـاون مـع كل الـوزارات والقطاعـات المعنيـة.
8	**ارسـاء مجلـس إقتصـادي و إجتماعـي و بيئـي** بوصفه يمثـل هيأة إستشـارية للتحـاور حـول المسـائل التنموية، و يمثـل كل أصحـاب المصلحة فـي المجتمع.
9	**إحـداث صنـدوق للإنتقـال الإيكولوجـي:** ويتطلـب ذلـك إعـادة هيكلـة صنـدوق مقاومـة التلـوث، وصنـدوق الإنتقـال الطاقـي وضريبـة المحافظـة علـى البيئـة.
10	**إحـداث بنـك متخصـص فـي الماليـة الخضـراء** وصنـدوق سـيادي للإسـتثمار الأخضـر.
11	**إتخـاذ تدابيـر ترمـي إلـى وضـع التراتيـب البنكيـة فـي خدمـة الإنتقـال الإيكولوجـي،** خاصـة مـن خـلال ادمـاج اطـار جديـد للإحتيـاط الكلـي.
12	**إحـداث خطـة مستشـار خـاص لـدى رئيـس الدولـة مكلـف بالإنتقـال الإيكولوجـي والمنـاخ.**

مـن ضمـن هـذه الإجـراءات الاثنـي عشـر (12)، تـم اقتـراح سـبعة (7) للنظـر فيهـا مـن قبـل فريـق العمـل رقـم 1 خـلال المؤتمـر الوطنـي حـول التحـول البيئـي (ANTE) فـي 26 جـوان 2023 (الإجـراءات رقـم 1، 2، 3، 4، 5، 8 و9) و هـي مفصلـة أدنـاه.

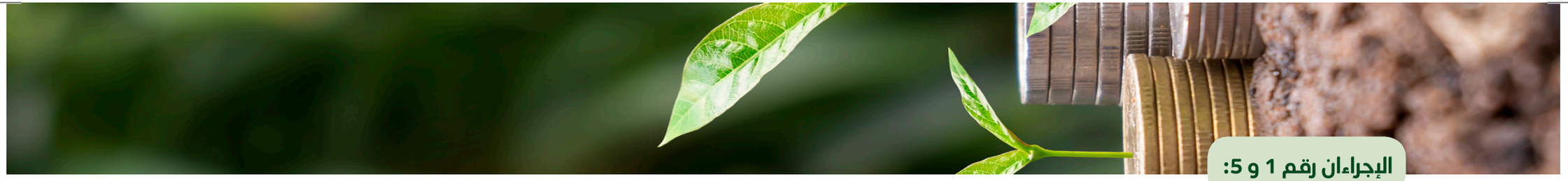

الإجراءان رقم 1 و 5:

ضمان تحليل و متابعة مستمرة للمؤشرات الشاملة للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي وإلحاق المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة برئاسة الحكومة

الأهداف		المراحل	الفاعلون	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	ضمان تحليل ومتابعة مستمرة للمؤشرات الشاملة المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي. ومن المعلوم ان متابعة حالة البيئة والتنمية المستدامة هي من مشمولات المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة في الوقت الحاضر وهو هيكل إداري بدون شخصية معنوية تم وضعه تحت إشراف الوكالة الوطنية لحماية المحيط منذ سنة 1992	2024-2023	وزارة البيئة رئاسة الحكومة	هناك توجه لإلحاق المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة برئاسة الحكومة ليصيح مكملا للهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي والتي من المنتظر أن تلحق كذلك برئاسة الحكومة
1	إلحاق المرصد التونسي للتنمية المستدامة برئاسة الحكومة لضمان التبني على المستوى السياسي			
2	مراجعة مهام المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة لضمان متابعة كل مؤشرات الإنتقال الإيكولوجي، بإعتباره يمثل أداة لتوفير المعلومات و المساعدة على اخذ القرار السياسي والإستشراف البيئي .			تم إعداد مشروع نص قانوني أحيل إلى رئاسة الحكومة يتعلق بضبط مهام وصلاحيات المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة ووضعه تحت إشراف رئاسة الحكومة
3	تدعيم الموارد البشرية والمادية للمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة			

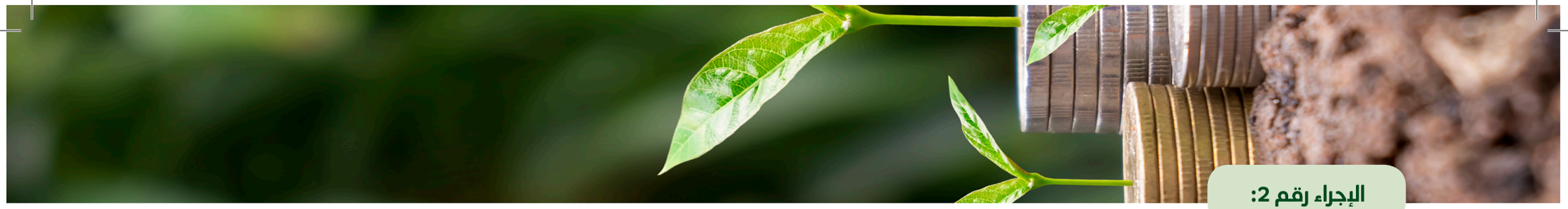

الإجراء رقم 2:

إحداث و تركيز الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي يتراسها رئيس الحكومة

الأهداف		المراحل	الفاعلون	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إحداث هيئة عليا للإنتقال الإيكولوجي، يرأسها رئيس الحكومة تتكون من أعضاء يمثلون مختلف الوزارات وممثلين لأهم المنظمات الوطنية ومجلس نواب الشعب والمجتمع المدني تضطلع بدور تعديلي و تحكيمي.	2024-2023	وزارة البيئة رئاسة الحكومة كل الوزارات مجلس نواب الشعب المنظمات الوطنية المجتمع المدني	**نشاط مبرمج:** من الضروري إحداث هيئة للتحكيم والتوجيه توجد في أعلى مراكز القرار. وفي هذا الإطار سيتم إحداث كتابة لدى الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي تؤمنها الوزارة المكلفة بالبيئة ولجنة فنية مكونة من عدة وزارات تكلف بإعداد الملفات المعروضة على الهيئة لدراستها. كما تنشر آراء الهيئة العليا بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وعلى موقعها الإلكتروني في اجل أقصاه عشر 10 أيام من تاريخ إصدارها. كما تعدّ الهيئة تقريرا سنويا عن أنشطتها يتم نشره على موقعها الإلكتروني أيضا.
1	المصادقة على نص إحداث الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي المضمن في مشروع قانون البيئة (انظر الإجراء 3) وتركيزها بعد تعيين أعضائها			**نشاط مبرمج:** تصادق الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي على السياسات العمومية البيئية كما تم ضبطها في الوثائق التالية المنصوص عليها بمشروع مجلة البيئة: -المخطط الوطني لحماية البيئة -السياسات المناخية الوطنية التي تم تصورها وإعدادها وتنسيقها والإشراف عليها من قبل الوزارة المكلفة بالبيئة بإعتماد مقاربة تشاركية تشمل كل الأطراف المعنية بما في ذلك مكونات المجتمع المدني. -الإستراتيجية الوطنية المحايدة للكربون والصامدة تجاه التغيرات المناخية -المساهمات المحددة على مستوى وطني -المخططات الوطنية للتأقلم - السياسة الوطنية للوقاية والحماية والمحافظة والتصرف الرشيد في التربة والمياه الجوفية وحماية التنوع البيولوجي ومقاومة التصحر والتصرف الحضاري الرشيد
2	عقد إجتماعات دورية للهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي (كل ثلاثة أو ستة أشهر)			
3	ضمان نشر ومتابعة التوجهات الكبرى للسياسات البيئية التي تمت المصادقة عليها من قبل الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي			**نشاط مبرمج:** - العمل على تركيز خلايا لقيادة الإنتقال الإيكولوجي على مستوى كل وزارة، وخلايا عملياتية على مستوى كل مؤسسة عمومية ،و لجان جهوية و محلية للإنتقال الإيكولوجي مع الإستعانة بوحدات مكلفة بالإنتقال الإيكولوجي بكل بلدية وولاية . - كذلك إحداث خطة مستشار إيكولوجي على مستوى كل هيكل عمومي (وزارات ،مؤسسات،بلديات ،ولايات ،قطاع خاص ...)

الإجراء رقم 3:

المصادقة على مشروع مجلة البيئة و نصوصه التطبيقية

الأهداف		المراحل	الفاعلون	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	السهر على مواءمة وتناسق قانون البيئة من خلال ضمان الوضوح وقابليته للتطبيق في إطار مرجعية مقننة في متناول كل الفاعلين: إدارات عمومية، مؤسسات، جمعيات، قضاة، عموم ...	2024/2023	كل الوزارات رئاسة الحكومة مجلس نواب الشعب	**بصدد الإنجاز:** تدعيم قانون حماية البيئة المعمول به حاليا مع السعي لجعله أكثر إنسجاما وإستكماله وجعله متاحا للجميع وأكثر وضوحا و قبولا من المعنيين به من خلال إعتماد المبادئ الأساسية لقانون البيئة :الحقوق و الواجبات البيئية والتنمية المستدامة والتصرف الإيكولوجي الرشيد ومبدأ العهدة على الملوث .في نفس الوقت يتم العمل على إدراج المبادئ الجديدة المتعارف عليها على المستوى العالمي : مثل مبدأ عدم التراجع و التقدم و العدالة المناخية والإنتقال العادل والمنصف والإجتهاد العقلاني والإعلام و التربية والمشاركة في إتخاذ القرار والنفاذ إلى العدالة. المصادقة بصدد الإنجاز
1	تركيز حوكمة مؤسساتية ملائمة وقابلة للتطور للقطاع في إطار ديناميكية شاملة وتشاورية.			**بصدد الإنجاز:** يقترح مشروع المجلة الرفع في مستوى أخذ القرار البيئي من خلال إحداث الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي ووضعها تحت إشراف رئاسة الحكومة و التي تتكون من ممثلين لأغلب الوزارات و أهم المنظمات الوطنية و مجلس نواب الشعب و تدعيمها بالمرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة. كما سيتم إرساء منظومة قانونية موحدة لمختلف الهياكل تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة. وكخطوة أولى سيتم الإبقاء على الهياكل الحالية مع إمكانية تطويرها بالتوازي مع مراجعة النصوص الخاصة بها وذلك قصد ملائمتها مع الرؤية الجديدة التي تبنتها الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي والسياسات العمومية البيئية الموجهة لمختلف الفاعلين: هياكل عمومية و قطاع خاص و جمعياتي.(الإجراء رقم 4)
2	إحداث أجهزة وآليات للرقابة تكون منسقة, شفافة وآمنة			**بصدد الإنجاز:** في مجال المراقبة البيئة يقترح مشروع مجلة البيئة تمشي شفاف وعملي يتمثل في تجميع تدخلات مختلف المصالح التابعة للوزارات والتي هي حاليا في وضعية تشتت وتضارب وذلك في إطار خطة وطنية موحدة للإعلام حول الرقابة البيئية.

3	التركيز على الوقاية من المخاطر بصفة مسبقة والتقليص من الإزعاجات بصفة لاحقة والتعويض يكون أساسا عينيا.			**بصدد الإنجاز:** يقترح مشروع مجلية البيئة القيام بدراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية والتي تتبنى متطلبات دراسة المؤثرات على المحيط الحالية، لكن مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية، وإمكانية القيام بها بالتوازي في بداية تنفيذ الأشغال المتعلقة بالمشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية الممولة جزئيا من التعاون الدولي أو التي تتجاوز قيمتها الأسقف المالية الخاضعة للجان الوزارية للصفقات العمومية
4	التسريع للمرور إلى الاقتصاد الدائري في كل القطاعات (الفلاحة والصناعة والسياحة ....) في إطار الإنسجام مع الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي			**بصدد الإنجاز:** إن الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لذا فإن مشروع مجلة البيئة يقترح ترجمة هذا الترابط ضمن الإستراتيجيات والمخططات التي يتم إعدادها بالتعاون مع الوزارات الأخرى وذلك قصد المساهمة في نشر سياسة بيئية أفقية ومتعددة الوظائف متطابقة مع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2023-2025 ورؤية تونس 2035 ومختلف الإستراتيجيات الوطنية.
5	مرافقة الفاعلين في التغيير، عن طريق آليات وأدوات التمويل الأخضر، ولكن كذلك عبر تدعيم المسؤولية البيئية.			**بصدد الإنجاز:** يقترح مشروع مجلة البيئة مقاربة جديدة للمسؤولية البيئية بالمفهوم الواسع ،من خلال تجميع المبادئ المتعلقة بالمسؤولية المدنية و الإدارية و الجزائية في نفس الباب .كما يقترح اللجوء إلى عقوبات بديلة في مجال المخالفات البيئية ، مثل عقوبة العمل من أجل المصلحة العامة عوض عقوبة السجن. كما إن إلقاء النفايات أو التخلص من الأشياء خارج الأماكن المخصصة لذلك يعد مخالفة بيئية ويخضع إلى عقوبة تتمثل في دفع غرامة أو الجبر للعمل ساعة أو عدة ساعات لفائدة مصلحة المجموعة

الإجراء رقم 4:

إعادة هيكلة و وتعزيز الهياكل المختصة في المجال البيئي

	الأهداف	المراحل	الفاعلون	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إعادة هيكلة وتدعيم الهياكل المختصة في المجال البيئي، خاصة تلك التي تتبع الوزارة المكلفة بالبيئة حاليا، وكذلك المصالح المركزية للوزارة نفسها ومصالحها الخارجية وذلك لملاءمة هذه الهياكل مع الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي.	2025/2023	وزارة البيئة	1. **نشاط أنجز:** تم القيام بتحليل لطريقة عمل هذه الهياكل للأخذ يعين الإعتبار البعد الجهوي والمحلي وخلق ديناميكية تصرف مندمج للقطاع من قبل كل الأطراف المعنية: هياكل عمومية ومؤسسات خاصة والمجتمع المدني بإعتبار ان الإنتقال الإيكولوجي يتطلب إنخراط كل قطاعات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية) 2. **نشاط مبرمج:** جانفي 2024: سيتم الإعلان عن دراسة تتعلق بإعادة هيكلة قطاع البيئة بتونس من اجل القيام بتحليل مفصل لمهام ولصلاحيات الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة بحماية البيئة، يكون مرفوقا بمقترح لإعادة تنظيم القطاع من أجل ضمان أكثر وظيفية وتناغم مع الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي. 3. **نشاط مبرمج:** جانفي 2025: إعداد النصوص المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية وتركيز الهياكل الجديدة
1	العمل على مزيد تنسيق الأنشطة بين مختلف المتدخلين في المجال البيئي وفي تنفيذ المحاور الخمسة للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي على النطاق الوطني والجهوي والمحلي			تعمل وزارة البيئة على تعزيز حضورها على نطاق التراب الوطني من خلال إعادة هيكلة مصالحها المركزية و الجهوية و مراجعة النصوص ذات العلاقة (الأمر عدد 2006-898 لسنة 2006 المؤرخ في 27 مارس 2006 المتعلق بتنظيم وزارة البيئة والأمر عدد 94 لسنة 1994 المؤرخ في غرة أوت 1994 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية) وذلك في إتجاه مزيد ترسيخ الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي والسياسات العمومية في المجال البيئي. كما سيتم إعادة النظر في خارطة توزيع التمثيليات الجهوية لوزارة البيئة على المستوى الوطني لتقريبها أكثر إلى الجماعات الترابية وتدعيم وسائلها البشرية والمادية وحثها على إبرام إتفاقيات شراكة مع الجماعات المحلية والفاعلين المحليين.
2	تدعيم تبني الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي من قبل كل الفاعلين عبر فضاءات التشاور على مختلف المستويات الترابية من أجل تنفيذ المحاور الخمسة للإنتقال الإيكولوجي بمساعدة وتنسيق ومرافقة الهياكل البيئية المختصة.			**نشاط مبرمج:** يتجه تدعيم كل فضاءات الحوار والإستشارة والتشاور مع كل الفاعلين (العموميين والخواص) أو خلق فضاءات جديدة من اجل تسهيل فهم المحاور الخمسة للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي و ترجمتها على أرض الواقع .

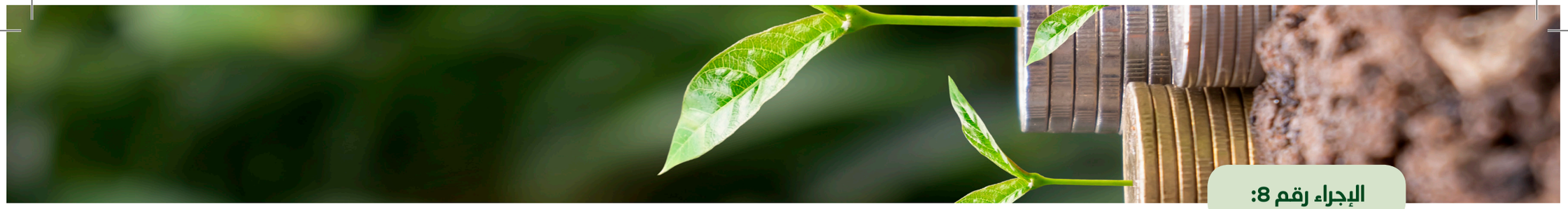

الإجراء رقم 8:

تركيز المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي

	الأهداف	المراحل	الفاعلون	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	تركيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوصفه هيئة إستشارية وفضاء للنقاش بين عديد الأطراف حول المسائل التنموية، وممثل لمختلف أصحاب المصلحة في المجتمع.	2023 – 2025	كل الوزارات رئاسة الحكومة مجلس نواب الشعب الجماعات المحلية القطاع الخاص المجتمع المدني	**نشاط مبرمج:** العمل على إدماج كل الأطراف المعنية في تصور ومتابعة الإختيارات الإستراتيجية المرتبطة بالركائز الأربع للتنمية المستدامة (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي) كما نعتزم تدعيم مسارات التشاور بين كل الفاعلين في إطار مقاربة ديناميكية وتشاركية وإدماجية وفي هذا الإطار يقترح تركيز فضاء للحوار بين عدة فاعلين وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي بالتشاور مع ممثلين لكل الوزارات والجماعات المحلية وأهم المنظمات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
1	إحداث فضاء للحوار بين عديد الأطراف حول مواضيع تتعلق بالإنتقال الإيكولوجي.			**نشاط مبرمج:** جانفي 2024: الإنطلاق في إعداد مشروع نص يتعلق بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتشاور مع الوزارات والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
2	تعزيز التناغم بين الفاعلين من أجل تحسين الفاعلية على الميدان .			**نشاط مبرمج:** جانفي 2025: تركيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ودخوله حيز العمل بوصفه هيئة للحوار يتكامل مع الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي.

الإجراء رقم 9:

إحداث صندوق مشترك للإنتقال الإيكولوجي و الطاقي (FOCTEE)

الأهداف		المراحل	الفاعلون	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إحداث صندوق مشترك للإنتقال الإيكولوجي والطاقي من خلال إعادة هيكلة الصناديق الحالية.	2023 - 2025	وزارة البيئة وزارة المالية وزارات أخرى لديها صناديق رئاسة الحكومة مجلس نواب الشعب الشركاء الفنيين والماليين	**نشاط مبرمج:** تجميع مختلف الصناديق الموجودة حاليا لفائدة الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي وتعيين رئاسة الحكومة كآمر صرف بالإعتماد على توجهات الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي مع الإبقاء عند الضرورة ولغايات تطبيقية وإدارية على صلاحيات كل آمر صرف في مجال تدخله.
1	احكام إستعمال أدوات الجباية الإيكولوجية: خاصة الأداء على حماية البيئة والآداء على الكربون المزمع إحداثه.			**نشاط مبرمج:** نعتزم إعادة النظر في إستعمال الآداء على حماية البيئة من أجل إدماج مختلف مجالات الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي. يقترح، بدعم من الشركاء الفنيين والماليين إستغلال الآليات الدولية المتوفرة لتدعيم وتنويع مصادر التمويل مع إمكانية التفكير في تصور آليات جديدة تتلاءم اكثر مع الطوارئ البيئية وكلفة معالجة الأضرار في حالة حصول أحداث قصوى ومتكررة وعدم وضوح الرؤية أو في بعض الأحيان تكون ممتدة في الزمن (الجفاف) تترتب عنها خسائر وأضرار خطيرة والهدف من كل ذلك هو مساندة و مرافقة مسار الإنتقال الإيكولوجي وعدم تهميش أي إنسان.
2	توسيع مجال تدخل الصندوق الجديد ليشمل تمويل البحوث و الإبتكار والتطوير في مجال الإنتقال الإيكولوجي والطاقي والتكيف مع آثار التغيرات المناخية .			**نشاط مبرمج:** يقترح تدعيم التناسق بين مختلف أدوات التحفيز المالي من اجل ضمان أكثر جدوى ونجاعة للتدخلات، والمساهمة بطريقة أحسن في تمويل البرامج والعلميات المتعلقة بتنفيذ المحاور الخمسة للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي على مستوى كل التراب الوطني. بالإضافة إلى إعداد و نشر دليل للنفاذ إلى التمويل من الصندوق المشترك الجديد للإنتقال الإيكولوجي و الطاقي

خلال الندوة الوطنية حول الأسس الوطنية للإنتقال الإيكولوجي التي إلتأمت يوم 26 جوان 2023، تم إقتراح سبعة إجراءات من جملة إثني عشر إجراءا على المشاركين للتفكير حولها بإعتبارها ذات أولوية وتستوجب الإنجاز الفوري من أجل وضع المحور الأول من الإستراتيجية موضع التنفيذ. وقد كان موضوع النقاش الذي تداوله الفريق رقم 1 برآسة السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة. وبعد تقديم العرض تم فتح النقاش الذي تميز بإنخراط قوي في هذا المسار، حيث أكد الحاضرون على ضرورة نجاح هذا التمشي وقدموا ملاحظات ومقترحات من أجل تجسيم حقيقي للإنتقال الإيكولوجي. وتلخصت أهم المقترحات فيما يلي:

- **ضرورة تقديم الدعم السياسي القوي للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي:** تتوفر إرادة سياسية جلية لدى الحكومة، وقد حان الوقت للمرور إلى التطبيق في أسرع وقت ممكن على مستوى الهياكل العمومية وذلك من أجل أن تكون الدولة القدوة في هذا المجال.

- **ترسيخ الهيئة العليا للإنتقال الإيكولوجي لدى رئاسة الحكومة** حتى تكتسب أكثر سلطة ومشروعية ولضمان المساندة لدورية الإجتماعات والأنشطة.

- ضرورة الإعتماد على التجارب المقارنة بالنسبة **لإحداث صندوق الإنتقال الإيكولوجي** وإعادة هيكلة المؤسسات البيئية.

- التأكيد على تدعيم **التمويلات الخضراء**

.- **إحداث بنك أخضر** يمكن أن يكون سندا قويا لمرافقة المسار، ويتحتم حث كل البنوك على تقديم المنتوجات والتمويلات الخضراء ومساندة المبادرات وبرامج الإنتقال الإيكولوجي خاصة لفائدة القطاع الخاص والأسر.

- ضرورة برمجة نظام متابعة ومراقبة مطابق للمعايير الدولية.

- **معاضدة البلديات،** على غرار بلدية قرقنة، لإنجاح الإنتقال الإيكولوجي على النطاق المحلي نظرا لأهمية دورها وقربها في مرافقة المواطنين من أجل تغيير السلوكيات وأنماط الإستهلاك والإنتاج وإختيار مؤشرات ذات جدوى للمتابعة والتقييم على المستوى ا المحلي .

- الحاجة إلى **تسهيل التراتيب والإجراءات لنفاذ البلديات ذات الإمكانيات الضعيفة من الناحيتين البشرية والمالية إلى آليات التمويل** وتدعيم قدراتها.

- إعداد **دليل للممارسات الجيدة** قصد نشرها لدى كل الفاعلين للنسج على منوالها.

- دعوة كل الوزارات **لإحداث وحدات مكلفة بمتابعة الإنتقال الإيكولوجي خاصة بكل وزارة** وتدعيم قدراتها من خلال تخصيص بند في الميزانية لهذا الغرض.

- إسناد **جوائز ومكافآت للمؤسسات التي تتميز بإنخراطها وتطبيقها للإستراتيجية** الوطنية للإنتقال الإيكولوجي.

- **تسريع الإجراءات المتعلقة بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**

- دعوة كل الوزارات و المؤسسات التابعة لها لإيلاء الأهمية اللازمة لهذه الإستراتيجية خاصة من خلال:

* تنظيم اجتماعات للتحسيس ومتابعة التنفيذ

* تخصيص الميزانيات اللازمة من اجل تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس في أسرع وقت ممكن.

* مزيد الإنخراط في مبادرة سنة النظافة وحث كل الفاعلين للنهوض بالوضع البيئي في المؤسسات الراجعة لهم بالنظر وبمحيطها.

التغيرات
المناخية

المحور الثاني ◄ التغيرات المناخية

يهدف المحور الثاني من الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي إلى الأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة بالتغيرات المناخية، من خلال نشر المساهمة المحددة وطنيا (CDN) التي تم إعدادها انطلاقا من سنة 2015، وتم تحينها سنة 2021 إلى أفق 2030، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحيادية الكربونية والصمود المناخي (SDNC-RCC) إلى أفق سنة 2050 والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة عملها إلى سنة 2030، مع العلم أن الوثائق الثلاث تم إعدادها وتطويرها وفق مقاربة تشاورية وتشاركية، بدعم ومساندة من المنظمات والهيئات الدولية والجهات الفنية والمالية الشريكة.

ولتحقيق هذه الغاية، يتحتم أن تكون البلاد قادرة على اغتنام جميع الفرص المتاحة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2050، ولا سيما من خلال الوصول إلى صناديق المناخ الدولية (صندوق الأخضر للمناخ، وما إلى ذلك).

وبالفعل، تشكل التغيرات المناخية تهديدا، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، والموارد الطبيعية، وبالتالي لاستدامة الأنشطة الاقتصادية الأكثر عرضة للخطر: السياحة الساحلية، والصيد البحري، والفلاحة، والبنية التحتية والمساكن، وخاصة الساحلية (الاقتصاد الأزرق)، حتى وإن كانت مساهمة تونس في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغيير المناخ ضئيلة (0.07٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية).

وفي هذا الإتجاه، فإن التكيف والقدرة على الصمود هما شعاران جديران بتوجيه السياسات العامة من أجل مجابهة التغيرات المناخية.

بالإضافة إلى التوجهات المذكورة في الوثيقتين آنفتيْ الذّكرِ (المساهمة المحددة وطنيا (CDN إلى أفق سنة 2030 والاستراتيجية الوطنية للحيادية الكربونية والصمود المناخي إلى أفق 2050)، يتم اقتراح الإجراءات التالية في إطار مجابهة آثار التغيرات المناخية:

- تصميم واعتماد وتنفيذ تدابير التكيف والمرونة للشريط الساحلي بشكل عام والنظم الإيكولوجية الجزرية بشكل خاص لتأثار تغير المناخ، ولا سيما من خلال مواصلة البرنامج الخماسي لحماية الشريط الساحلي التونسي، الذي انطلق سنة 2013 ومن المقرر أن يستمر حتى سنة 2028. كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجهيز والإسكان بصدد إعداد دراسة تهدف إلى وضع مخطط هيكلي لحماية الشريط الساحلي التونسي من التآكل البحري، وذلك عبر تشخيص متعمق للوضعية الراهنة، وتقييم المشاريع المنجزة ووضع استراتيجية وخطة عمل لحماية الساحل من التآكل البحري على المدى القصير والمتوسط والطويل بحلول عام 2050. ومن جانبها قامت APAL بتقييم مخاطر فقدان الموارد المائية بسبب إلى الارتفاع المتسارع في مستوى سطح البحر بحلول عام 2030 و2050 و2100 ووضع خطة عمل لتعزيز التكيف مع إدارة طبقات هذه المياه الجوفية.

- إحداث نظام وطني للإنذار المناخي المبكر متعدد المخاطر مرتبط بالشبكات الدولية في هذا المجال، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة عملها إلى أفق 2030 تناغما مع أهداف وغايات إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015 - 2030.

وعمليا، يتمحور المحور الثاني من الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي حول سلسلة من سبعة (7) اجراءات متوخاة لتحقيقه، وهي:

13	تنفيذ التدابير الموصى بها في المساهمة المحددة وطنياً (CDN - 2030 2021-)، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المحايدة للكربون ودعم قدرات الصمود إزاء التغيرات المناخية والتي تهدف إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050 (SNDNC-RCC).
14	تنفيذ إجراءات استراتيجية الطاقة 2035 ـ 2020 .
15	تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية للتكيف ودعم قدرات الصمود إزاء التغيرات المناخية (في مجالات الزراعة والصحة والسواحل ...) ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (CZIG) التي تم تطويرها في عام 2020، لدعم عملية التصديق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من طرف البلاد التونسية.
16	تعزيز إجراءات إعادة التشجير والحماية من حرائق الغابات والمشاركة في مبادرة الرواق الأخضر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال جعل تونس الأرضية المحورية للمشروع.
17	تركيز نظام وطني للإنذار المناخي المبكر متعدد المخاطر مرتبط بالشبكات الدولية المتخصصة في هذا المجال.
18	تنفيذ أنشطة وإجراءات الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة عملها إلى أفق 2030 تناغما مع غايات وأهداف إطار سنداي 2015 - 2030.
19	تنفيذ عملية نموذجية للتكيف ودعم قدرات الصمود المناخي على غرار: «قرقنة: نظام جزيري نموذجي للتكيف مع تغير المناخ والتحول الإيكولوجي» كمشروع نموذجي ناجح للمحافظة على النظام الإيكولوجي للجزيرة والقدرة على التكيف والصمود المناخي والمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي.

ومن بين هذه الإجراءات السبعة (7)، تم اقتراح خمسة منها (5) لتداولها في مشاورات فريق عمل المحور الثاني من استراتيجية الانتقال الإيكولوجي (التدابير رقم 13 و15 [1-15 إلى 9-15] و17 و18 و19) خلال المنتدى الوطني لأسس الانتقال الإيكولوجي (ANTE) المنتظم بتاريخ 26 ماي 2023، وهي مفصلة كما يلي :

الإجراءان 13 و19:

تنفيذ تدابير وإجراءات المساهمات المحددة وطنيا 2030-2021 والاستراتيجية الوطنية للحيادية الكربونية والمرونة المناخية إلى أفق 2050 وتنفيذ عمل نموذجي للقدرة على التكيف مع المناخ: «نموذج قرقنة للانتقال الإيكولوجي»

الأهداف		الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	سنة 2050، ستكون تونس منخرطة في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي ستؤدي إلى مجتمع محايد للكربون.	رئاسة الحكومة، وزارة البيئة، الهياكل العمومية، القطاع الخاص، جمعيات والمنظمات الغير حكومية.	2050 - 2023	قطيعة كاملة مع سيناريو العمل كالمعتاد، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الانبعاثات بنسبة 38 % في عام 2030، و77 % في عام 2040، وحياد الكربون في عام 2050. إنشاء نظام رصد وطني يتعلق بالتكنولوجيات البيئية المبتكرة والممارسات البيئية الجديدة، وإطلاق نظام وطني لتحديد وتقييم والتحقق من التكنولوجيات المستدامة وإنشاء نظام الإدارة وفقا للمعيار NT 110500
1	إرساء أسس الانتقال الطاقي المستدام	وزارة الطاقة، القطاع الخاص، البلديات، جمعيات والمنظمات الغير حكومية.		1.التخفيض من كثافة الطاقة الأولية إلى الثلث خلال الفترة بين 2020 و2050، 2. التخفيض من الاستهلاك الطاقي الأولي الى النصف في أفق سنة 2050 مقارنة بسيناريو العمل المعتاد، 3. التخفيض من نسبة استخدامات الكهرباء إلى 43 % في سنة 2050، 4. الترفيع من استغلال الطاقات المتجددة في الميزان الطاقي الأولي إلى نسبة 40% في أفق 2050، 5. الترفيع في نسبة استغلال الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 80 % في أفق سنة 2050.
2	صناعة نظيفة ومستدامة وتنافسية	وزارة الصناعة، القطاع الخاص، البلديات، جمعيات والمنظمات الغير حكومية.		1. القضاء بصفة تكاد تكون كلية على الانبعاثات المنبعثة من حامض النتريك 2. اللجوء إلى اللجنة العلمية في قطاع الإسمنت اعتبارًا من سنة 2040، لتحييد الانبعاثات الناجمة عن إجراءات القطاع في أفق 2050، 3. المطابقة الإجمالية لتعديل كيغالي بشأن مركبات الكربون الهيدروفلورية المحفزة على أساس ضارب 6 من الانبعاثات في غضون سنة 2050 مقارنة بسيناريو العمل المعتاد.

3	تحسين الأمن الغذائي والمحافظة المستدامة على النظم الإيكولوجية الهشة والمنتجة	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بنك الجينات، القطاع الخاص، جمعيات والمنظمات الغير حكومية.		1.تحقيق نسبة 43 % (4,3 مليون هكتار/ 10 ملايين) من الأراضي المستخدمة في الفلاحة (وتشمل الحدائق) في أفق سنة 2050، من خلال إجراءات متكاملة لاستعادة/حماية الأراضي والنظم الإيكولوجية والغابات وتحسين الاستغلال، 2. تحقيق نسبة 100 % من الأبقار والأغنام بحلول سنة 2050 من خلال إجراءات تحسين المردودية والإنتاجية، 3. تحقيق مساحة 342000هكتار تعتمد على اساليب وتقنيات الفلاحة الحافظة في أفق سنة 2050، 4.تحقيق مساحة 660 ألف هكتار تعتمد على أساليب وتقنيات الفلاحة البيولوجية في غضون سنة 2050.
4	التصرف المستدام في النفايات	وزارة البيئة، القطاع الخاص، جمعيات والمنظمات الغير حكومية.		1. التخفيض من كمية النفايات المنزلية المنتجة (كغ/فرد/يوم) بنسبة 20 % في المناطق الحضرية و10 % في المناطق الريفية في أفق سنة 2050 مقارنة بالكميات المنتجة المسجلة سنة .2020 2. تحقيق نسبة 36 % في منظومة إعادة تدوير المواد للنفايات المنزلية المنتجة في غضون سنة 2050. 3.التثمين الكهربائي المنتظم (100 %) في مصبات النفايات المجهزة بأنظمة تفريغ الغازات. 4. تحقيق نسبة 70 % من التثمين العضوية (إنتاج السماد العضوي) /والطاقي (إنتاج الكهرباء) في أفق سنة 2050. 5. تحقيق إنتاج مليون طن من الوقود البديل (RDF وغيره) من النفايات في غضون سنة 2050 لتوفير 60 % من احتياجات قطاع الإسمنت من الطاقة الحرارية.

5	وضع استراتيجية على المستوى المحلي «مشروع قرقنة نموذج للانتقال الإيكولوجي»	وزارة الداخلية/ الجماعات المحلية، وزارة البيئة، القطاع الخاص، جمعيات والمنظمات الغير حكومية.	2024 - 2030	**-مشروع جزيرة قرقنة المستدامة:** -تم تصنيف الجزيرة بعلامة «الجزيرة المستدامة» من قبل منظمة «الجزر الصغيرة». وتقزم الأنشطة الاقتصادية والحضرية بالجزيرة على مبدأ الانتقال الإيكولوجي. -التنقل النأعم، مع تحسين الرابط الجوي للجزيرة في حالة الطوارئ (خاصة الصحية). -استعادة النظم البيئية والتصرف الرشيد في إدارتها. -نظام نموذجي لإدارة النفايات (خالي من البلاستيك، الدائرية، إعادة التدوير، إنتاج السماد). -استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (أنظمة استعادة نهاية العمر الافتراضي). -تأهيل الشرفيات ومنع استعمال المصائد البلاستيكية. - تثمين واستغلال مياه الصرف الصحي المعالجة و مياه الأمطار المجمعة ومياه البحر المحلاة والمياه المتولدة من الهواء.

الإجراء 15 :

تنفيذ استراتيجيات قطاعية للتكيف والصمود إزاء التغيرات المناخية في الفلاحة والصحة والشريط الساحلي

الأهداف		الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	تسجيل تونس في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي ستؤدي إلى مجتمع محايد للكربون.	جميع الوزارات قطاع عمومي قطاع خاص الجماعات المحلية منظمات غير حكومية الشركاء الفنيين والماليين		**تم اقتراح 9 مشاريع ملموسة للمساهمة في تحقيق الإجراء 15، وهي:** **15. 1** تعبئة الجهات الفاعلة في مجال تغير المناخ، من خلال تعزيز المنتدى الوطني للجهات الفاعلة في مجال تغير المناخ، المتكون من حوالي 70 عضوًا من مختلف القطاعات (المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة المحلية ووسائل الإعلام والمفاوضين الشبان) الذي تم إحداثه سنة 2021 بدعم من وكالة التعاون الفني التونسي-الألماني ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف المشاركة في حوار مستمر ودعم مبادرات الجهات الفاعلة غير الحكومية لتنفيذ السياسات المناخية الوطنية. **15. 2** حماية المناطق الجنوبية والغربية لتونس الكبرى ومدينة باجة من فيضانات التي يبلغ عدد سكانها حوالي 1.2 مليون نسمة وتشهد سيلان مياه الأمطار الغزيرة والمتكررة والفيضانات الشديدة في بعض الأحيان. **15. 3** مشروع دعم النقل الحضري المستدام، كجزء من تنفيذ الخطة الوطنية للنقل الحضري المستدام التي صادق عليها المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 07 ماي 2020، بهدف المساهمة في التقليص بنسبة 12 %، أو 340,000 طن من ثاني أكسيد الكربون على مدى 10 سنوات من انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن تنقل المواطنين في المناطق الحضرية في أفق سنة 2030. **15. 4** اعتماد نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في إطار مقاربة مندمجة تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من خلال استغلال نفس الموارد التي تعتبر نادرة اليوم، بهدف ضمان الانتقال نحو أنظمة الإنتاج الفلاحي لجعلها أكثر مرونة لتأثار تغير المناخ وذلك عبر تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين الذين يستخدمون تلك الموارد. **15. 5** تعزيز الاستثمار المحلي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا لتامين خدمات القرب تكون أقل إنتاجا من كميات الغازات الدفيئة وأكثر احتراما للبيئة، لا سيما في مجالات الطاقة وإدارة النفايات المنزلية والمشابهة. وسيتم تنفيذ هذه الاستثمارات في 5 بلديات (تونس، القيروان، سوسة، نابل وقبلي).
1	تعزيز قدرات التأقلم للنظم الطبيعية والبشرية،			
2	جعل تونس قادرة على الصمود أمام تغير المناخ، من خلال نموذج تنمية شامل ومستدام			

	جميع الوزارات قطاع عمومي قطاع خاص الجماعات المحلية منظمات غير حكومية الشركاء الفنيين والماليين		**15. 6** نقل فائض كميات المياه المتوفرة بالشمال والمتجهة إلى البحر باتجاه الوسط التونسي، عبر إنجاز بنى تحتية ومنشئات ذات قدرة مثلى لنقل المياه الزائدة بهدف الإمداد بالمياه الصالحة للشرب وإعادة تغذية منسوب المياه بمناطق الوسط التونسي (جهة القيروان). **15. 7** استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة لغابات البلوط والفلين وغابات الصنوبر من أجل استعادة وظائفها وأدوارها الإيكولوجية، وللمساهمة في الجهود الوطنية والعالمية لاحتجاز الكربون والتخفيف من آثار تغير المناخ: والحد من الانبعاثات التراكمية بحوالي 10000 جيقا طن من ثاني أكسيد الكربون على مدى سنة لمدة 20 سنة بمعدل 500 جيقا طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. **15. 8** تعزيز التأقلم الساحلي والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ عبر تحسين التكنولوجيات وتدابير الرصد والتقييم للنظم الإيكولوجية الساحلية وتكييف الشريط الساحلي مع تغير المناخ من خلال حلول مرنة قائمة على الطبيعة وتعزيز خدمات النظم البيئية الساحلية والبحرية (المواقع المتواجدة على الساحل الشمالي الغربي لخليج تونس وخليج تونس) والساحل الشرقي لجزيرة جربة). **15. 9** استعادة النفايات المنزلية والمشابهة (ولايتي قابس وبنزرت).

وضع منظومة وطنية للإنذار المبكر وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة عملها إلى أفق 2030

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	وضع نظام وطني للإنذار المبكر مرتبط بالشبكات الدولية المتخصصة في هذا المجال، وذلك في إطار نشر الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة عملها إلى أفق 2030.	رئاسة الحكومة، وزارة الداخلية، وزارة البيئة، المعهد الوطني للرصد الجوي، 24 ولاية، 350 بلدية.	2030 - 2023	**أنشطة منجزة:** تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (SNRRC) وخطة عملها إلى أفق 2030 وتقديمها للمنظمات الأممية. وتشمل خطة العمل 18 برنامجا و29 نشاطا و89 إجراءا تهدف إلى استكمال النظام الوطني القائم لتنظيم الإغاثة على أساس وجود لجنة وطنية ولجان قطاعية، على النحو المنصوص عليه في القانون عدد 39 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991، كما تم تعديلها واستكمالها بالنصوص اللاحقة. استفادة ستة (06) مدن تونسية (عين دراهم، بوسالم، تطاوين، قابس، ماطر، سليانة) من برامج دعم القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر التي تم تطويرها في إطار التعاون الدولي وسيتم تعميم المنظومة على ثلاث مدن تونسية أخرى بحلول سنة 2025. إعداد قاعدة بيانات ديزانفتر DESINVENTAR المخصصة لأرشفة الكوارث مع تقييم الخسائر والأضرار الناجمة عنها، وهي منظومة معلوماتية في شكل برمجية تم تطويرها من طرف منظمة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) وتم إعدادها وتنزيل البيانات المناخية والطبيعية سنة 2014 للفترة 1981 - 2013، وتم تحديثها في سنة 2023. **الأنشطة بصدد الإنجاز والمبرمجة:** تحديث أنظمة وخدمات الأرصاد الجوية الهيدرولوجية والإنذار المبكر (WAS)، والتوحيد المؤسسي والتنظيمي للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا (NMHS) وبناء القدرات لإنتاج وتقديم منتجات وخدمات مستهدفة للقطاعات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام الذكاء الاصطناعي للإنذار المبكر كجزء من مشروع تجريبي يهدف إلى دمج الذكاء الاصطناعي في برنامج SAP الحالي المتعلق بحرائق الغابات في عين دراهم.
1	تعزيز إدارة مخاطر الكوارث			**الأنشطة بصدد الإنجاز والمبرمجة:** تم إمضاء على مذكرة تفاهم وتعاون يوم 20 جوان 2023 بين وزارة المالية ووزارة البيئة في إطار المحور الرابع من البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث 2021 -2027 (PIRC-ResCat) ، بهدف إحداث منصة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث على أعلى مستوى حكومي، مكلفا بالتنسيق ورصد الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني وهيكل دائم للصمود (SPR) كأمانة او كنابة للمنصة المذكورة.

2	تحسين المعلومات والمعرفة بالمخاطر			**نشـاط منجـز:** تنظيـم المنتـدى العربـي الأفريقـي للعلـوم والتكنولوجيـا فـي تونـس تحـت شـعار: «نحـو مسـتقبل قـادر علـى الصمـود: الترابـط بيـن السياسـات العامـة والقطـاع الخـاص والعلـوم والتكنولوجيـا فـي خدمـة الحـد مـن مخاطـر الكـوارث» (2 - 3 أكتوبـر) ، 2023) **الأنشـطة المبرمجـة:** تركيـب وحـدة قيـاس متصلـة ومركـز قيـادة وشـبكة مـن الخبـراء، بالإضافـة إلـى قاعـدة بيانـات للمعـدات المتاحـة ومواقعهـا للتعبئـة السـريعة. متابعـة وتنفيـذ نـداء تونـس العربـي الأفريقـي بشـأن العلـم والتكنولوجيـا للحـد مـن مخاطـر الكـوارث دعـم البلديـات للمشـاركة فـي المبـادرة العالميـة «جعـل المـدن قـادرة علـى الصمـود 2030» (MCR 2030) التـي تهـدف إلـى جعـل المـدن شـاملة وآمنـة ومرنـة ومسـتدامة بحلـول عـام 2030، وبالتالـي المسـاهمة فـي تحقيـق الهـدف 11 مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة والأطـر العالميـة الأخـرى، بمـا فـي ذلـك إطـار سـينداي. إطـار الحـد مـن مخاطـر الكـوارث واتفـاق باريس.
3	ضمان استمرارية الخدمات، وتعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود، والحد من الهشاشة الاجتماعية			**الأنشـطة بصـدد الإنجـاز والمبرمجـة:** تعزيـز قـدرة البنيـة التحتيـة الحيويـة الجديـدة والحاليـة علـى الصمـود لضمـان بقائهـا آمنـة وفعالـة وقابلـة للتشـغيل أثنـاء الكـوارث وبعدهـا لتوفيـر الخدمـات الحيويـة والأساسـية. تعزيـز الحمايـة الماليـة مـن خـلال تحديـد واعتمـاد وتنفيـذ اسـتراتيجية ماليـة تجمـع بيـن الأدوات الماليـة السـيادية وحلـول التأميـن مـن القطـاع الخـاص (نشـاط PIRC المسـتمر)
4	الحد من آثار الكوارث وتكرارها			تطويـر خطـط الاسـتعداد والاسـتجابة والطـوارئ، بالإضافـة إلـى البروتوكـولات والأدلـة الإجرائيـة وخطـط التعافـي علـى المسـتويات الوطنيـة والجهويـة والمحليـة.

خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

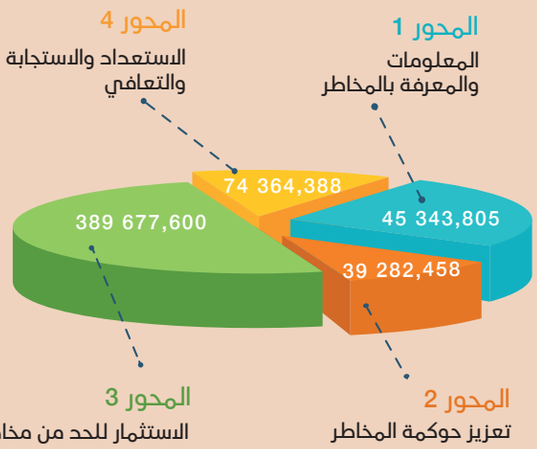

الميزانية الإجمالية الإرشادية (بالدينار التونسي)

548 667,525

في 26 جوان 2023، خلال المنتدى الوطني لأسس الانتقال الإيكولوجي، تم اقتراح أربعة تدابير من أصل سبعة تدابير (13، 15 (1-15 إلى 9-15)، 17، 18 و19) للتفكير فيها من قبل المشاركين في الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها على الفور بهدف تنفيذ المحور 2 من الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي، والتي أدت إلى مناقشات فريق العمل رقم 2، برئاسة السيد سمير سعيد، وزير الاقتصاد والتخطيط، الذي افتتح المناقشات بالتذكير بالتهديدات المتزايدة للتغير المناخي في تونس، والتي قد تصبح آثارها غير قابلة للإصلاح، إذا لم يتم اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة في أقرب وقت ممكن.

كما ذكر بأن التغير المناخي يؤثر بشكل كبير على جميع القطاعات في كامل التراب التونسي وأن حجم الظاهرة بدأ يكون له تداعيات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس، وكذلك على رفاهية جميع المواطنين، دون استثناء أي قطاع أو جهة تونسي. وركز بشكل خاص على المظاهر والآثار الحالية لتغير المناخ على الموارد المائية والأمن الغذائي.

وفي الختام، خلص إلى أن هناك حاجة ملحة للانتقال إلى نموذج التنمية المستدامة الذي يكون أنظف وأقل افرازا لغازات الدفيئة ويساهم بشكل أقل في ظاهرة الاحتباس الحراري، لا سيما من خلال تسريع تنفيذ التحول في مجال الطاقة وإرساء أسس العالم. الاقتصاد الدائري، وخاصة في مجال النفايا. تم عرض أهم مقاييس الاستراتيجية (المحور الثاني) والتي تهدف بشكل خاص إلى ما يلي:

- تحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2050، لا سيما في القطاعات الرئيسية: الطاقة والفلاحة والغابات والصناعة وإدارة النفايات.
- تحسين قدرة القطاعات المتأثرة بشكل مباشر بآثار تغير المناخ، مثل الموارد المائية والفلاحة والنظم البيئية الهشة (المنظومات الساحلية والغابية والمناطق الرطبة والواحات) والسياحة والصحة.
- إنشاء آليات وأدوات لتعزيز التنفيذ، لا سيما في مجالات الحوكمة والابتكار التكنولوجي والتخطيط الترابي والتمويل.

واستنادا إلى العرض الذي قدمه السيد محمد الزمرلي نقطة الاتصال الوطنية للتغيرات المناخية /وزارة البيئة، تبادل المشاركون وجهات نظرهم بشأن شروط تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكلوجي. وتمحورت المناقشات بشكل خاص حول النقاط التالية:

- الإسراع الضروري لوتيرة الانتقال الطاقي، بهدف الوصول إلى ما لا يقل عن نسبة 35 % من الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي في سنة 2035. ويمثل تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الخاص تحديا كبيرا لتحقيق هذا الهدف.

- تم التركيز بشكل خاص على الضرورة الملحة لضمان الأمن المائي، لا سيما من خلال تنفيذ مشاريع استغلال الموارد المائية غير التقليدية القائمة على تحلية مياه البحر وتعميم العمليات التكنولوجية المتقدمة (وتسمى المعالجة الثلاثية) لمعالجة مياه الصرف الصحي من أجل ضمان جودتها، وبالتالي السماح بمختلف الاستخدامات الفلاحية و/أو الصناعية الآمنة.

-أكد ممثلو القطاع الخاص العامل في مجال صناعة النسيج الاهتمام الكبير الذي يبديه العاملون في قطاع النسيج بإرساء أسس الاقتصاد الدائري في هذا القطاع، من خلال إعادة استخدام المواد الخام والمياه الصناعية .وسيكون تعزيز الإطار القانوني ومعايير التطبيق ضروريا لتحقيق تقدم كبير في هذا المجال

- يمثل دمج التوجهات الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي في الأولويات القطاعية تحديا كبيرا لتنفيذها بصفة فعالة.

- تم تسليط الضوء على دور البحث التطبيقي والابتكار التكنولوجي، خاصة في مجال الطاقة (النجاعة، الطاقة المتجددة) والصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري. وينبغي توفير آليات الدعم والحوافز والإمكانيات العالية لتشجيع الابتكار وإنشاء الشركات الناشئة والشركات ذات المستوى التكنولوجي الحديث لخلق فرص عمل خضراء.

- يتطلب التنفيذ الفعال للانتقال الإيكولوجي التزاما فعليا من جميع أصحاب المصلحة: الوزارات والمؤسسات العمومية وأصحاب المصلحة المحليين والقطاع الخاص. يجب أن يضمن نظام الحوكمة المقترح مشاركة جميع أصحاب المصلحة وأصحاب القرار على أعلى مستوى في تونس، مع إطار يسمح برصد/تقييم الإنجازات والنتائج.

واختتمت النقاشات بتدخل من السيد سمير سعيد، وزير الاقتصاد والتخطيط، أشار من خلاله إلى ما يلي:

- الإطار العام والأولويات الحالية لتونس تدعو إلى تحسين الاستثمار والتشغيل في الإنتقال الإيكولوجي. ويتطلب هذا الإتنقال آليات تمويل مبتكرة، ومشاركة أفضل للقطاع الخاص في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- يجب أن تستهدف استثمارات الدولة المستقبلية المزيد من القطاعات والخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة العمومية والبنية التحتية الأساسية والخدمات البيئية. ويجب ضمان الاستثمار من خلال مشاركة أفضل للقطاع الخاص في إطار شراكات أكثر فعالية بين القطاعين العام والخاص.

- يجب أن يشجع الانتقال الإيكولوجي على إحداث شركات ناشئة Startups ذات مستوى تكنولوجي عالي، تساهم في تطوير الثروة الاقتصادية و خلق فرص العمل.

الإدارة المستدامة للموارد والنظم الإيكولوجية

المحور الثالث

الإدارة المستدامة للموارد والنظم الإيكولوجية

يتعلق المحور الثالث من الإستراتيجية بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تشكل بتنوعها رأس المال الطبيعي الذي تقوم عليه التنمية المستدامة. ويتحتم مستقبلا أن يكون الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، وكذلك إستعادتها وتجديدها، جزءًا من المجهود الاستثماري للدولة وللقطاع الخاص.

يشمل مجال التدخل هذا بشكل خاص تطوير رؤية للفلاحة المستدامة والقابلة للصمود: الفلاحة الإيكولوجية، التي تتجاوز حدود الفلاحة البيولوجية وتستوحي من الفلاحة الغابية، من أجل ضمان الأمن الغذائي والإدماج الاجتماعي واستدامة عناصر رأس المال الطبيعي: التربة والمياه والغابات والنظم الإيكولوجية.

يضع هذا المحور من الاستراتيجية كذلك في أولويته حماية وإستعادة وتجديد النظم الإيكولوجية (القارية والبحرية) والتنوع البيولوجي ازاء جميع أشكال الإزعاج والتهديدات، بما في ذلك تغير المناخ والأنواع الدخيلة والغازية، فضلًا عن تثمينها، على غرار السلطعون الأزرق (الكراب الأزرق uelb ebarc) بصفاقس وقرقنة (استراتيجية الحفاظ على التنوع البيولوجي ما بعد 2020 إلى أفق 2030)، إضافة إلى مكافحة التصحر وتدهور التربة (خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر 2018-2030).

يتعلق الأمر خاصة بتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وإستعادة وإعادة إحياء النظم الإيكولوجية.

ويتضمن تنفيذ هذا المحور التدابير العشرة (10) التالية:

20	إطلاق برنامج للاقتصاد في المياه والحد من الضياع والتبذير.
21	تثمين مياه الصرف الصحي المعالجة والمصادر غير التقليدية والمياه النباتية (المارجين).
22	تحديث الخارطة الفلاحية من خلال دمج المناطق الحساسة المراد حمايتها وإدماج الفلاحة الإيكولوجية والفلاحة الغابية.
23	إعداد خطة عمل للحد من استخدام المبيدات الكيمائية في الزراعة.

24	تنفيذ خطة العمل الوطنية لحماية التنوع البيولوجي 2018-2030.
25	اعتماد وتنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق.
26	إطلاق برنامج توسيع المحميات البحرية.
27	تطوير وتنفيذ برنامج إستصلاح التربة المتدهورة.
28	الالتزام بتحييد تدهور الأراضي.
29	صياغة وتنفيذ خطة عمل للتنمية المستدامة للواحات التقليدية.

يشمل تنفيذ هذا المحور 10 اجراءات، 6 منها (رقم 20، 21، 23، 24، 26، 29) تم اقتراحها للتفكير الجماعي خلال المؤتمر الوطني الأول حول أسس الإنتقال الإيكولوجي (26 جوان 2023).

الإجراء 20:

إطلاق برنامج الاقتصاد في المياه والحد من الضياع والتبذير

	الأهداف	المراحل	الفاعلون	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إطلاق برنامج لتوفير المياه والحد من التبذير	2023 - 2050	- وزارة الفلاحة والموارد المائية والاصيد البحري - وزارة البيئة - الديوان الوطني للتطهير - مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	**الأنشطة المبرمجة:** يعد الانتقال من إدارة الطلب إلى إدارة العرض ضرورة تتطلب إعادة النظر في مقاربة إدارة المياه. ومن المناسب الإسراع بإصدار قانون المياه الجديد، مع الأخذ في الاعتبار التدابير والتوصيات الواردة في دراسة المياه 2050، والتي أدت إلى تطوير استراتيجية المياه 2050 وخطة عملها، التي تم الانتهاء منها في عام 2023، وهي تحدد التوجهات المستقبلية لضمان الأمن المائي بحلول عام 2050
1	تحسين أنظمة الري			
2	جمع وتخزين واستخدام مياه الأمطار (الأسر والمؤسسات)			**الأنشطة بصدد الإنجاز:** استمرار مشروع دعم الإصلاح في قطاع المياه في تونس، بقيادة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، كجزء من المكون 4 «التعاون مع القطاع الصناعي»، المتعلق ببرنامج A-RESET الممول من التعاون الفني الألماني والمصمم بالتعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والاصيد البحري، ممثلة بمكتب التخطيط والموازنات المائية، بهدف تحسين الإدارة المستدامة للموارد المائية من خلال تنفيذ أنشطة تستهدف القطاعات الصناعية والخدمية بهدف الحد من آثارها على الموارد المائية. وهذا المشروع ينخرط في إجراءات تجمع بين مقاربتين مترابطتين، مقاربة شاسعة (إقليمي) ومقاربة ضيقة (تستهدف أصحاب المصلحة في المنطقة المستهدفة بما في ذلك الشركات (دعم أصحاب المصلحة الإقليميين من أجل نهج متكامل لإدارة الموارد المستدامة للمياه في القطاع الصناعي)
3	إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة من خلال تعميم المعالجة التكميلية والثالثية			**الأنشطة المبرمجة:** من المزمع تجميع مياه الأمطار الحضرية من المساكن الجماعية والفردية للاستخدام الصحي المنزلي وري المساحات الخضراء، مع اشتراط فرض استرجاع مياه الأمطار للحصول على تراخيص البناء الفردية أو الجماعية من خلال مراجعة منشور وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية الصادر في 17 أبريل 2007 والذي يحدد الوثائق التأسيسية لملف رخصة البناء وفترات الصلاحية والتمديد وشروط تجديده.

الإجراء 21:

تثمين المياه المعالجة والموارد الهيدرولوجية غير التقليدية

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	تثمين جميع الموارد الهيدرولوجية غير التقليدية، بما في ذلك المياه المعالجة (استخدامها في الصناعة، والفلاحة، والبيئة) وتطوير المعايير المتعلقة بها.	وزارة البيئة (الديوان الوطني للتطهير)	2026 - 2018	• برنامج التطهير للمساهمة في حماية البحر المتوسط من التلوث:(DEPOLMED) بولايات: تونس، أريانة، منوبة، بن عروس، نابل، سوسة، القيروان، المهدية، المنستير، قابس، مدنين، تطاوين، وتوزر. • برنامج التطهير الريفي - مرحلة 36 :4 مناطق ريفية (موزعة على 13 ولاية) يستفيد منها حوالي 131,000 نسمة. • مشروع تحسين الصرف الصحي في 10 ولايات: زغوان، باجة، سليانة، الكاف، جندوبة، القصرين، سيدي بوزيد، صفاقس، وقبلي. • برنامج التطهير للبلديات الصغرى التي يقل عدد سكانها عن 10,000 نسمة: إنجاز 24 محطة تطهير جديدة وإعداد الشبكة والتجهيزات المتعلقة بها في 33 بلدية. • برنامج التطهير لعشرة مدن متوسطة: تاجروين، دهماني/القصور، تالة، فريانة، رديف/ملق، السواسي، تاكلسة، وسوق الأحد.
1	توسيع وتأهيل البنية التحتية للتطهير في المدن المتبناة وتعميم خدمات التطهير بالمدن غير المتبناة		2027 - 2018	• برنامج توسيع وتجديد محطات التطهير ومحطات الضخ، بما في ذلك 13 محطة تطهير: نابل، نفطة، القصرين، سيدي بوعلي، الجم الوردانين، الساحلين، قفصة، قرمبالية، منزل بوزلفة، سيدي بوزيد، المهدية، والمحرص. • برنامج إزالة التلوث ببحيرة بنزرت وتحسين محطات التطهير - تأهيل 3 محطات تطهير: بنزرت، منزل بورقيبة، وماطر. • برنامج التطهير للمناطق الصناعية في صفاقس، وادي البي، مكنين، أوتيك، النفيضة، مجاز الباب، بئر القصعة، بنزرت، والمنستير. • نقل واعتماد تكنولوجيات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية، ولا سيما تثمين المنتجات الثانوية وتشجيع اعتماد واستخدام الموارد المائية غير التقليدية • برنامج الصرف الصحي: المساهمة في إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط (DEPOLMED) - مكون بناء القدرات الوطنية والمساعدة الفنية في مجال تصريف المياه الصناعية، الذي تنفذه مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي، بهدف دعم الشركات في التحكم في مياهها الصناعية.
2	تعميم التثمين الطاقي للجهات بمحطات التطهير		2024 - 2019	برنامج كفاءة الطاقة من خلال تحسين استهلاك الطاقة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي

مجالات استخدام المياه المعالجة

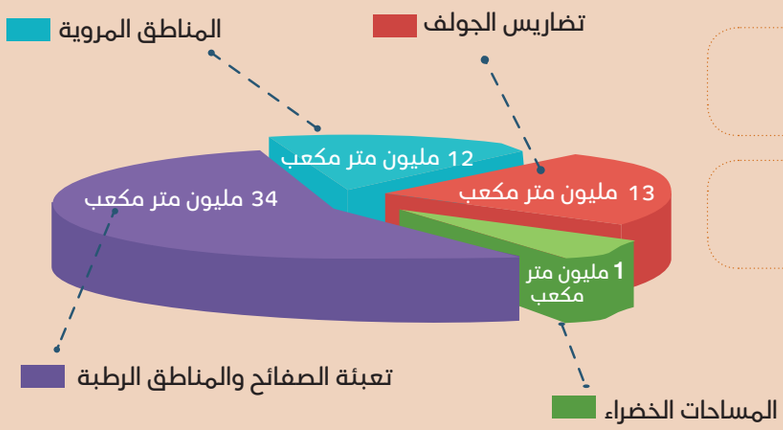

نسبة إعادة الاستخدام
20%

الحجم الإجمالي EUT
60 مم^3

مجالات تثمين المياه المعالجة

المساحات الخضراء 1 مليون متر مكعب (450 هكتار)

ملاعب الصولجان
13 مليون متر مكعب
(1050 هكتار)

المساحات الزراعية السقوية (7590 هكتار) 12 مليون متر مكعب

إعادة شحن الطبقات الجوفية والمناطق الرطبة

الإجراء 23:

إعداد خطة عمل للحد من استخدام المبيدات الكيميائية في الزراعة

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إعداد خطة عمل للحد من استخدام المبيدات الكيميائية في الفلاحة	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وزارة البيئة/ بنك الجينات وزارة الصحة	2030 - 2023	لحماية سكانها وللمحافظة على أسواقها الدولية، دعت تونس إلى وضع خطة عمل لتقليل وترشيد استخدام المبيدات الكيميائية، خصوصًا وأن تونس انضمت إلى اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة لبعض المنتجات الكيميائية والمبيدات الخطرة واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. كما يقترح أيضًا الانضمام إلى مدونة السلوك الدولية لإدارة (توزيع واستخدام) المبيدات الكيميائية من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لسنة 1987.
1	القضاء على المنتجات الضارة للصحة والبيئة (بما في ذلك مبيدات منتهية الصلوحية)			
2	وقف استخدام المبيدات الخطيرة المحظورة في البلدان المتقدمة			
3	تسريع أنشطة استبدال استخدام الملوثات العضوية المتناهية (POP) بمنتجات أقل خطورة			

الإجراء 24:

تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين حول التنوع البيولوجي للفترة 2018 - 2030.

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحماية التنوع البيولوجي 2018 - 2030، بما في ذلك تدابير حفظ وتكاثر الموارد الجينية الوطنية	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وزارة البيئة وزارة الصحة	2030 - 2018	تولت تونس، على غرار كل الدول الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي (CDB)، إعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنيتين لحماية التنوع البيولوجي (2018 - 2030) وعرضتهما على الأمانة التنفيذية للاتفاقية. وسيتم متابعة إعداد قوائم حمراء للأنواع والمواطن المهددة بتونس.
1	المحافظة على النظم البيئية والتنوع البيولوجي وزيادة مساحة المناطق المحمية البحرية والبرية.			**الأنشطة بصدد الإنجاز:** من أجل الحفاظ على النظم البيئيةالإيكولوجية: • يجرى حاليًا ترسيم 4 مناطق بحرية محمية رسميًا. • 42 موقعًا مسجلاً على قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، وجاري وضع خطط إدارتها. • 26 حديقةً ومحميةً طبيعيةً برية.
2	المحافظة على الموارد الجينية وتعزيزها في الفلاحة وتعزيز استرجاع الجينات المحلية ودمجها في الفلاحة (البنك الوطني للجينات).			**الأنشطة بصدد الإنجاز:** استمرار البنك الوطني للجينات في التوزيع المجاني لبذور صنف قمح المحمودي، بالإضافة إلى الأصناف المحلية الأخرى، لفائدة المزارعين - صون وتثمين الموارد الوراثية لشجرة الزيتون بتونس. -التوصيف والحفظ خارج الموقع لأصناف البرتقال المالطي التونسي. حفظ وتثمين الموارد الوراثية لشجرة «الكبار» التونسية - صون وتثمين الموارد الوراثية لثمر الورد التونسي - صون وتثمين الموارد الوراثية لمردقوش التونسي - تعريف تقنيات الفلاحة المستدامة بيئيا لأنواع النباتات المحلية ذات القيمة الغذائية والطبية العالية

			- دعم البحث عن الأصول الوراثية التونسية المحلية وجمعها من أجل إثراء المجموعة المحفوظة في بنك الجينات في الموقع وخارج الموقع ولدى المزارعين - الارتقاء بعملية الحفظ داخل بنك الجينات وفق معايير بنوك الجينات العالمية. - تحيين وحصر الموارد الجينية الموجودة المحفوظة في بنك الجينات. إحداث برنامج لرصد واستخدام الموارد الجينية المحفوظة في بنك الجينات: مراقبة صلاحيتها، وإمكانية تجديدها، وتكاثرها، وتوصيفها، وتقييمها، وتثمينها، ونشرها - إحداث آليات لتبادل الموارد الجينية من أجل تنظيم تدفق الأصول الوراثية المحلية قانونيا ومؤسساتيا على المستوى الوطني والدولي. - تعزيز إعادة الموارد الوراثية التونسية المخزنة في بنوك الجينات الأجنبية. - اقتراح لمراجعة القانون عدد 42 لسنة 1991 المتعلق بالبذور والنباتات والذي يشكل عائقا أمام توسع الأصناف المحلية في الفلاحة التونسية وبالتالي يساهم في فقدان التنوع البيولوجي المحلي. - تقسيم البنك الوطني للجينات إلى بنوك جينات محلية أو تعيين نقاط اتصال جهوية (فروع) على كامل التراب التونسي. (جهة الاتصال المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية أو الإدارة الجهوية لوزارة البيئة) - دعم وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الموارد الوراثية المحلية من خلال وضع العلامات. - إشراك البنك الوطني للجينات في وضع القوائم الحمراء للأنواع والمواطن المهددة - تطوير وتعزيز الإمكانات الزراعية والطبية والثقافية والاجتماعية للموارد الوراثية الأصلية المحفوظة في البنك الوطني للجينات بالشراكة مع مختلف أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والوطنيين - الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية الغابية من خلال تقنيات الفلاحة الإيكولوجية البنك الوطني للجينات.

الإجراء 26:

تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التصحر PAN-LCD (2018 - 2030)

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التصحر **PAN-LCD**	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وزارة البيئة	2030 - 2018	نظـرًا لموقعهـا الجغرافـي، تقـع تونـس فـي منطقـة جافـة وشـبه جافـة، وتتعرض سـنوياً حوالـي 10 آلاف هكتـار إلـى التصحـر وتدهـور الأراضـي نتيجـة للعوامـل الطبيعيـة والبشـرية، مـع العلـم وأن أكثـر مـن ثلاثـة أربـاع البـلاد مهـددة بالتصحـر. هـذا التهديـد يكـون بشـكل خـاص فـي المناطـق الجافـة (الجنـوب التونسـي والوسـط) والمناطـق شـبه الجافـة (الظهـر وجـزء مـن السـاحل الشـمالي). وتتأثـر مسـاحة تصـل إلـى 77.6 % مـن هـذه المناطـق بالتصحـر و16.4 % بالتدهـور. وعلـى مسـتوى الأراضـي الوطنيـة، تعتبـر نسـبة تصـل إلـى 40.2 % منها حساسـة للتصحـر بشـكل كبير، و31.7 % حساسـة، و5.5 % حساسـة بشـكل متوسـط. وقـد تولـت تونـس إعـداد خطتهـا الوطنيـة لمكافحـة تدهـور الأراضـي، والتـي تتناغـم مـع تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة، وبالتحديـد الهـدف 15 والمؤشـر 15. 3 الخـاص بالحيـاد فـي تدهـور الأراضـي
1	استعادة وإعادة تأهيل التربة المتدهورة			
2	وقف تحويل الغابات إلى أراضي زراعية أو استخدامات أخرى			
3	زيادة قدرة الغابات والتربة على امتصاص الكربون.			برنامـج وطنـي لزراعـة 12 مليـون شـجرة سـنويًا (شـجرة واحـدة تقريبًـا لـكل مواطـن)، يتـم تنفيـذه بمسـاهمة الهيـاكل الحكوميـة الوطنيـة.

الإجراء 29:

تنفيذ خطة العمل لتنمية الواحات المستدامة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للواحات للفترة 2014 - 2030.

الأهداف		الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالواحات من خلال خطتها التنفيذية	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وزارة البيئة وزارة التجارة وزارة السياحة	2030 - 2014	تغطي الواحات في تونس مساحة تزيد عن 41,000 هكتار وتضم حوالي 10 % من السكان الإجماليين. هناك 126 واحة تقليدية/تاريخية تتواجد حولها 141 حديقة نخيل جديدة تسمى «الواحات الحديثة» مجتمعة في أربع ولايات: قابس وقفصة وقبلي وتوزر. تم تنفيذ مشروع نموذجي لحماية وتثمين الواحات في 2018/2019 في 6 واحات: 1 بقبلي و1 بقابس و3 بتوزر و1 بقفصة. أدت النتائج الإيجابية إلى اقتراح الممولين (البنك الولي / صندوق البيئة العالمية) تمويل مشروع لكل الواحات التقليدية في قابس وتوزر وقبلي وقفصة، بإعتماد نفس المنهجية، والذي يندرج ضمن إطار تنفيذ خطة العمل والاستراتيجية الوطنية لتنمية الواحات المستدامة والتي تتضمن 181 نشاطًا موزعة على 9 محاور استراتيجية للتدخل، وهي كالتالي:
1	إحداث أسس لتطوير متكامل للواحات على جميع المستويات (الزراعي، الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، السياحي،..) من خلال تعزيز خصائصها الطبيعية والاجتماعية والثقافية كجزء من التراث الحضاري			
2	إحداث بيئة مشجعة لمشاركة جميع الفاعلين على مستوى محلي وإقليمي ووطني			1. تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني لإدارة الواحات وبناء قدرات الجهات المعنية والمشاركة الفعّالة للواحيين في تنفيذ الاستراتيجية. 2. الحفاظ على موارد المياه غير المتجددة وإقامة أسس لإدارة متكاملة ومتشاركة لهذه الموارد، من خلال تحسين أنظمة الاستغلال واقتصادية المياه. 3. الحفاظ على التنوع اللإيكولوجي في الواحات من خلال الحفاظ على الأصناف المحلية للتمور والأشجار المثمرة والمحاصيل السنوية وزيادة التكامل مع تربية الحيوانات. 4. حماية الواحات من التلوث والانجراف الرملي والفيضانات وتحسين التخطيط العمراني لضمان التناغم المثالي بين الواحة وبيئتها الحضرية. 5. ضمان إدارة أفضل للأراضي الواحاية والتخطيط المستدام لبيئتها الحضرية. 6. زيادة الربحية الاقتصادية لنظام الزراعة في الواحات من خلال الحفاظ على التقنيات التقليدية للزراعة وتقديم تقنيات زراعية مبتكرة (الزراعة العضوية، الزراعة البيوديناميه، الزراعة الغابية ...)، وتحسين شروط تسويق المنتجات الزراعية وزيادة تسويق المنتجات الفرعية للواحات. 7. تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للواحات، وإيجاد فرص جديدة للتشغيل وتطوير أنشطة توليد الدخل. 8. تطوير واستغلال الإمكانات الثقافية والحضارية والسياحية للواحات. 9. تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية والوقاية من التقلبات المناخية الشديدة.

خلال ورشة العمل الوطنية حول أسس الإنتقال الإيكولوجي المنعقدة في 26 جوان 2023، تم إقتراح ستة (6) من أصل عشرة إجراءات (20 و 21 و 23 و 24 و 26 و29) للتشاور حولها بين المشاركين باعتبارها إجراءات ذات أولوية يتعين اتخاذها في أقرب الآجال بغية تنفيذ المحور الثالث (3) من الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي، والذي مثل موضوع النقاش ضمن فريق العمل عدد 3، برئاسة السيد محمد معز بلحسين، وزير السياحة الذي عرض، ضمن خطابه الافتتاحي المحاور الرئيسية لاستراتيجية السياحة في أفق 2035. كما شدد على أهمية الإنتقال الإيكولوجي في تنمية السياحة التي تشكل إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني.

ثم أشار إلى نقطتين رئيسيتين تتصلان بالإنتقال الإيكولوجي، وهما التصرف في النفايات وانجراف الشواطئ التي تمثل رأس مال رئيسي للسياحة الشاطئية، والتي أصبحت الآن، في ضوء المنافسة الدولية، عائقًا لتونس. كما تشهد الموارد الطبيعية، ولا سيما المنظومات الإيكولوجية، تدهورا متزايدا في غياب تثمين للجوانب الإجتماعية والاقتصادية المناسبة.

وعقب هذه المقدمة، قدم السيد الوزير عرض موجز للإجراءات ذات الأولوية في المحور المتعلق بالتصرف المستدام في الموارد الطبيعية، ثم فتح باب النقاش بشأن الإجراءات الواحدة تلو الأخرى وجميع الأنشطة المزمع تنفيذها والآجال المحددة لها والأطراف المعنية.

كما تم الإتفاق أيضا على اعتبار الموارد الطبيعية عنصرا من عناصر الأمن القومي وإيلائها الأهمية اللازمة.

وتمخّض عن هذه النقاشات الملاحظات والتوصيات التالية:

- ربط الإعانات التي يمنحها «صندوق حماية المناطق السياحية» للبلديات السياحية بمؤشرات الأداء البيئي؛
- تنقيح إجراءات منح الإعانات للفنادق ذات الصلة بإزالة الكربون والإدارة المستدامة للبيئة (البناء الإيكولوجي والتصرف في النفايات والإقتصاد في المياه، والتسميد العضوي، وما إلى ذلك)
- ضمان التوازن بين حماية واستغلال المناطق المحمية؛
- العمل على إسناد علامات الجودة إلى المنتجات لضمان الإدارة الفعالة وتعزيز الإنتاج الوطني (مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة مدعوّ لإعادة إطلاق برنامج إسناد علامات الجودة)،
- تحسين إنتاجية الجينات الوطنية لضمان إدماجها في القطاع الفلاحي؛
- التنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتنفيذ اقتراح زراعة 12 مليون شجرة سنويا بمناسبة عيد الشجرة، وذلك باختيار الأنواع المحلية ذات القيمة الاقتصادية، إن أمكن، مثل الزيتون والبرتقال المر (bigaradier)،
- أهمية دور المجتمع المدني في تنفيذ الإجراءات المقترحة وتوعية وتحسيس المواطنين،
- أهمية بناء قدرات جميع الجهات الفاعلة بطريقة مندمجة.

وفي ختام ورشة العمل، شدد وزير السياحة على أهمية التنسيق بين مختلف الإدارات من أجل تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي. علما وأن تنفيذها يحدد تنفيذ استراتيجيات أخرى، بما في ذلك استراتيجية السياحة لأفق 2035 التي تستند إلى إجراءات هامة مثل مقاومة التلوث والمحافظة على رأس المال الشاطئي وحماية المنظومات الإيكولوجية كعناصر أساسية لتنمية السياحة البيئية المستدامة.

الاستهلاك والإنتاج المستدامان ومكافحة التلوث

المحور الرابع ‹ الاستهلاك والإنتاج المستدامان ومكافحة التلوث

يركز هذا المحور الرابع من الإستراتيجية على الإنتاج والاستهلاك المستدامين ومكافحة جميع أشكال التلوث و الإزعاج. وهي تشكل العنصر الأكثر أهمية في الإستراتيجية ويتفرع إلى مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري الشامل والقطاعي للنفايات (SNGC-GSD) بحلول 2050/2035/2023، والتي تندرج ضمنها الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات المنزلية وما شابهها (SNGID-DMA - 2035-2020). وقد تم عرضها جميعا في مناسبة أولى بتاريخ 06 فيفري 2023 في إطار مجلس وزاري مضيق ثم تمت المصادقة عليها في مجلس وزاري خصص لموضوع النظافة بصفة عامة انعقد بتاريخ 16 ماي 2023.

يتضمن ذلك ارساء أنماط وممارسات للإنتاج والاستهلاك تحد من الاستغلال المفرط للموارد ومن التآثار البيئية، مع تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية وجودة حياة المواطنين وهو ما يفترض تعزيز أنموذج اقتصادي جديد يعتمد على مفاهيم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

بشكل عملي، يشمل هذا المحور تجديد وتدعيم آليات أدوات الإحتياط والوقاية من التلوث، مثلما تم إقتراحها ضمن مشروع مجلة البيئة (التقييم البيئي الإستراتيجي، دراسة المؤثرات البيئية و الاجتماعية، دراسة القدرة عى الصمود المناخي، التشخيص البيئي الإجباري والدوري)، تعصير و تدعيم آليات رصد الأوساط ومراقبة التلوث، القضاء التدريجي على نقاط التلوث الساخنة وإستصلاح المواقع الملوثة مع الحرص على إعادة هيكلة المنظومات القديمة شديدة التلوث (مثل منظومة الفسفاط المهترئة منذ ما يزيد عن 50 سنة، ومنظومة البلاستيك) مع الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للإستهلاك و الإنتاج المستدامين المنجز منذ سنة 2016 وتطوير النقل الجماعي المريح و الآمن و المستدام، علاوة على التنقل الكهربائي والهجين كجزء من استراتيجية النقل المستدام لعام 2035، تنفيذ إستراتيجة الصناعة و التجديد، التي تهدف إلى تحويل منظومات الإنتاج ونجاعة الموارد (مياه، طاقة و مواد) وكذلك إستراتيجية الإنتقال الطاقي في أفق 2035، مع وضع إستراتيجية السياحة المستدامة و البديلة أفق 2035 في إطار تفعيل إستراتيجية الاقتصاد الأزرق وتنفيذ إستراتيجية التصرف المندمج والمستدام للنفايات المنزلية و المشابهة 2035-2020 المعتمدة على الاقتصاد الدائري بما في ذلك مقاومة التلوث الناجم عن البلاستيك و المواد الكيميائية مع تصور ووضع البرنامج الوطني للصحة البيئية، علاوة على إجراء التحقيقات الوبائية ومتابعة الحالة الصحية للمتساكنين خاصة منهم الأكثر عرضة للتلوث.

ولتجسيم هذا المحور الرابع من الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي تم تحديد سلسلة من ستة عشرة (16) إجراء لتنفيذها، و هي كما يلي:

30- **تنفيذ إستراتيجية الإنتقال الطاقي في أفق 2035**: نجاعة استخدام الطاقة والطاقات المتجددة: كما يُنتظر التعاون بين الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ومختلف المصالح القطاعية من أجل المساهمة في التقليص من كثافة الطاقة على مستوى وطني مع تأمين تغطية جيدة للطلب على الطاقة الأولية من خلال الاعتماد على الطاقات المتجددة.

31 - **تنفيذ إستراتيجية التصرف المندمج و المستدام للنفايات المنزلية و المشابهة في أفق 2020** - 2035 ترتكز على الاقتصاد الدائري، بما في ذلك مقاومة التلوث الناجم عن البلاستيك و المواد الكيميائية، بإعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الدائرية العامة والقطاعية 2035 - 2050. مما يؤدي هذا الإجراء، بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، إلى إعادة هيكلة منظومات الرسكلة والتقليص من الإلقاء في المصبات المراقبة و إعادة التأهيل التدريجي للمصبات القديمة.

32- إستعادة نظام جمع و معالجة النفايات الخاصة و إعادة تشغيل مركز جرادو والمراكز ذات الصلة ومواصلة البرنامج الخاص بمنطقة الشمال (بنزرت).

33- تركيز وحدة لدعم ومرافقة المستثمرين في مجال إدماج الإنتقال الإيكولوجي عن طريق تكوين المكونين وإعداد الأدلة الموجهة للقطاعات الاقتصادية الثلاث (الأولي والثاني والثالث) بالتعاون مع وزارة التشغيل والتكوين المهني.

34- في إطار تنفيذ القانون عدد 35 - 2018 المؤرخ في 11جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسات، تركيز برنامج للتواصل ومرافقة المؤسسات في مجال الإلتزام الإيكولوجي والمجتمعي: تدقيق بيئي مندمج والبصمة الكربونية، في إطار التعاون بين الوكالة الوطنية لحماية المحيط ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة والمنظمات المهنية من أجل نشر برنامج إتصالي يرمي إلى الترفيع في عدد المؤسسات الإيكولوجية.

35- تحديث وتدعيم الآليات وأدوات الإحتراز والوقاية من التلوث على غرار دراسة المؤثرات البيئية و الاجتماعية، دراسة القدرة على الصمود المناخي، تقييم التأثيرات الاجتماعية، وذلك طبقا لمقترحات مشروع مجلة البيئة التي تم تقديمها في المحور الأول.

36- تعميم المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة على كافة محطات التطهير.

37 - تحديث وتعزيز آليات مراقبة الأوساط ومكافحة التلوث.

38 - تنفيذ الاستراتيجية الصناعية لعام 2035 ـ 2020، بما في ذلك تدابير الاقتصاد الأخضر وذو القدرة على الصمود والنجاعة: المياه والطاقة والمواد.

39- صياغة ونشر برنامج للمرافقة في إدماج الإنتقال الإيكولوجي صلب الشركات والإدارات والمؤسسات العمومية (مبدأ الدولة مثل أعلى)

40 - تحيين برنامج العمل الوطني للصحة البيئية، بما في ذلك إجراء الإستمارات الوبائية ومتابعة الحالة الصحية للمتساكنين وخاصة من هم أكثر عرضة للتلوث.

41- فرض ضريبة الاستهلاك المستدام على جميع وسائل الدعاية.مع الالتزام بعرض إشارة لبادرة ايكولوجية في كل وسيلة دعائية.

42- إعداد خارطة طريق لإزالة التلوث و إعادة تأهيل النقاط الساخنة: قابس، قفصة، القصرين، صفاقس، بن عروس و الحوض الساكب لمجردة.

43- تنفيذ المخطط الوطني للإستهلاك والإنتاج المستدامين الجاهز منذ سنة 2016.

44- إطلاق برنامج وطني للبناء الإيكولوجي.

45- تطوير النقل المستدام: مخطط لتطوير النقل العمومي النظيف والمريح والآمن والمتاح مع إيلاء عناية خاصة لإدماج النقل الحديدي.

من ضمن هذه الإجراءات الستة عشر، تم إقتراح 07 إجراءات من طرف فريق العمل الخاص بالمحور الرابع خلال ورشة الأسس الوطنية للإنتقال الإيكولوجي بتاريخ 26 جوان 2023 (الإجراءات 31، 32، 34، 39، 42، 43، و 44) و هي مفصلة كالآتي :

الإجراء 31:

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري العام و القطاعي للنفايات في أفق 2035/ 2050

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري العام والقطاعي للنفايات 2035 /2050 المرتكز على الاقتصاد الدائري نحو صفر نفايات في أفق 2050	كل الوزارات الجماعات المحلية جمعيات ومنظمات الغير حكومية. مواطنين / مستهلكين قطاع خاص (مؤسسات)	2035 - 2023 2050 -	**نشاط بصدد الإنجاز:** تحسين نظم إدارة جميع أنواع النفايات يمثل ضرورة بيئية وصحية وكذلك فرص للإقتصاد في المواد وتثمينها. التوجه نحو الاقتصاد الدائري والتقليص من التأثيرات السلبية على الأوساط يمثلان أولوية.
1	نشر الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات المنزلية والمشابهة 2020 - 2035	كل الوزارات الجماعات المحلية جمعيات ومنظمات الغير حكومية. مواطنين / مستهلكين قطاع خاص (مؤسسات)	2035 - 2020	**نشاط بصدد الإنجاز:** وضع وحدات المعالجة والتثمين للنفايات للتعويض التدريجي للمصبات المراقبة، التي من المبرمج سيتم تهخيبها في 350 بلدية تونسية وذلك قصد التوجه نحو التصرف المستدام في النفايات المنزلية و المشابهة خاصة عن طريق تطوير الفرز الإنتقائي من المصدر وتطوير مختلف المنظومات مع إدماج القطاع الغير منظم
2	تنفيذ المخطط القطاعي للتخفيض من التلوث الناجم عن البلاستيك	كل الوزارات الجماعات المحلية جمعيات ومنظمات الغير حكومية. مواطنين / مستهلكين قطاع خاص (مؤسسات)	2035 - 2023 -2050	**نشاط بصدد الإنجاز:** مراجعة الأمر عدد 2020-32 الخاص بمنع الاكياس البلاستيكية ذات الإستعمال الوحيد في إتجاه حذف المواصفات الفنية تنفيذ إستراتيجية سواحل بدون بلاستيك، بالتعاون مع البنك الدولي ومشروع «طومالي: **TouMaLi** " المرتكز على مساهمة منظومات التصرف المستدام للنفايات في القطاع السياحي من أجل حماية المنظومات البحرية. (وهو مشروع إقليمي يهم تونس والمغرب ومصر) تنفيذ مشروع توضيحي للتصميم البيئي لاثنين من منتجات التعبئة والتغليف البلاستيكية كجزء من تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري على قطاع التعبئة والتغليف البلاستيكية، بهدف رئيسي هو زيادة المعروض من منتجات التعبئة والتغليف المصممة بيئيًا من خلال تعزيز تنفيذ المشاريع البيئية. أساليب التصميم داخل الشركات في هذا القطاع.

3	تعميم إنتاج السماد و إعادة إستعمال المياه المعالجة	كل الوزارات الجماعات المحلية جمعيات ومنظمات الغير حكومية. مواطنين / مستهلكين قطاع خاص (مؤسسات)	2035 - 2023 -2050	**نشـاط بصـدد الإنجـاز:** إطـلاق مخطـط لتعميـم إنتـاج السـماد بمشـاركة جميـع الـوزارات و خاصـة وزارة الداخليـة ووزارة السـياحة و وزارة الفلاحـة. تطويـر تقنيـات جديـدة لمعالجـة واسـترجاع النفايـات العضويـة، بمـا فـي ذلـك الهضـم الهوائـي للنفايـات العضويـة عـن طريـق التسـميد الـدودي، مثـل المشـروع الـذي نفذتـه CITET فـي المهديـة بدعـم مـن GIZ
4	إدراج التصرف المستدام في نفايات الهدم و البناء	كل الوزارات الجماعات المحلية جمعيات ومنظمات الغير حكومية. مواطنين / مستهلكين قطاع خاص (مؤسسات)	2035 - 2023 -2050	**نشاط بصدد الإنجاز:** تجميع نفايات الهدم و البناء و تحويلها إلى مواقع مخصصة يتم إقتراحها من طرف البلديات أو الوليات لإستعمالها مستقبلا كمواد أولية تعميـم نتائـج مشـروع ريمـاد (2020-2023) – يهـدف إلـى تطبيـق الإبتـكار لتطويـر الإقتصـاد الدائـري مـن أجـل البنـاء المسـتدام فـي حـوض المتوسـط- و نشـر دليـل عملـي لتثميـن هـذه النفايـات فـي إنجـاز الطرقـات (2023).

الإجراء 32:

إستعادة نظام جمع و معالجة النفايات الخاصة

الأهداف		الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إستعادة نظام جمع و معالجة النفايات الخاصة و إعادة تشغيل مركز جرادو و المراكز ذات الصلة	وزارة البيئة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الشركاء في المجال الفني والمالي قطاع خاص (مؤسسات)	2025 - 2023	**بصدد الإنجاز:** يهدف هذا النظام إلى معالجة غالبية النفايات الصناعي بتونس والتقليص من تصدير النفايات لمعالجتها بالخارج : ربح للعملة الصعبة، تحقيق فائدة إيكولوجية و إجتماعية بواسط خلق مواطن للشغل.
1	تصدير النفايات المجمعة بمركز جرادو			تمت عملية تصدير النفايات المجمعة بمركز جرادو.
2	القيام بأعمال تأمين مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو			تم القيام بأعمال تأمين مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو.
3	القيام بأعمال التحقق من المواصفات ومكافحة الحرائق في مرافق الاستقبال والتخزين والنقل بصفاقس وقابس			**بصدد الإنجاز:** تم الإنطلاق في القيام بأعمال التحقق من المواصفات ومكافحة الحرائق في مرافق الاستقبال والتخزين والنقل بصفاقس وقابس.
4	إعداد ملف طلب العروض المتعلق بأشغال تأهيل وتمويل و إستغلال وتجديد البنية التحتية بثلاثة جهات لمعالجة النفايات الصناعية والخاصة وهيي ولايات زغوان وصفاقس وقابس في شكل عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص لمدة 22 سنة.			**بصدد الإنجاز:** إطلاق إعلان طلب الترشحات رقم ش.ع.خ27/2023 (من 28 جويلية إلى 25 سبتمبر 2023) المتعلق بإنجاز أشغال إعادة تأهيل وتمويل وتشغيل وصيانة وتجديد البنية التحتية للتصرف في النفايات الصناعية الخاصة بتونس، وهي: مركز زغوان ومنشأتي الاستقبال والتخزين والنقل بصفاقس وقابس في قسط و احد على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص.

الإجراء 34:

تجسيد تطبيق القانون عدد 2018 - 2035 المؤرخ في 11جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسات والمنظمات

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	دمج المسؤولية الاجتماعية في الأداء العادي للشركات والمنظمات "لتحقيق مبدأ المصالحة بين الشركات ووسطها البيئي والاجتماعي من خلال مساهمتها في مسار التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة" خاصة بالإلتزام بتحمل تأثير أنشطتها على المجتمع والبيئة، من خلال تبني سلوك شفاف و مفيد للمجتمع على المستوى الجهوي (الفصل عدد1).	وزارات البيئة الداخلية الصناعة النقل و رئاسة الحكومة	2025 - 2023	**نشاط منجز:** ينطبق قانون المسؤولية المجتمعية للشركات على المؤسسات العمومية والشركات العامة والخاصة التي يجب عليها تخصيص منح لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية للشركات التي تندرج في إطار المبادئ الدستورية والكونية (ميثاق الأمم المتحدة بشأن المسؤولية لمجتمعية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مواثيق منظمة العمل الدولية. وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية). ومن هذا المنطلق، من المقرر وضع برنامج تواصل ومرافقة للشركات، في مجال الالتزام الإيكولوجي والمجتمعي، خاصة من خلال إدراج التدقيق البيئي المتكامل والبصمة الكربونية. يشرف مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة على برنامج شراكة يهدف إلى دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في 100 شركة في قطاع السيارات والطيران، من خلال تنفيذ مشروع بناء القدرات ومرافقة المؤسسات في كلا القطاعين، وذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية منخفضة الكربون، بالتعاون مع وزارة الصناعة ووزارة النقل. وذلك بهدف تعزيز المهارات الوطنية من خلال تدريب مجموعة من الخبراء المؤهلين في هذا المجال لدعم الشركات في قيادة عملية التحول الإيكولوجي (المسؤولية المجتمعية للشركات والبصمة الكربونية).

2	إعتماد الأمر المتعلق بإحداث لجان القيادة الجهوية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات			**بصدد الإنجاز:** تتولى لجان القيادة الجهوية للمسؤولية المجتمعية للشركات مسؤولية تحديد أولويات تدخلاتها، لا سيما في المجالات التالية: - البيئة والتنمية المستدامة - ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها - تنمية المهارات والتوظيف - الحوكمة الرشيدة ويتم تحديد تركيبتها ومؤهلاتها وصلاحياتها وفقا لقواعد الحياد والاستقلال والمسؤولية.
3	إعتماد الأمر المتعلق بتركيبة وتنظيم وتسيير المرصد الوطني للمسؤولية المجتمعية المزمع إحداثه برئاسة الحكومة.			**بصدد الإنجاز:** **مرصد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات مكلف ب:** - متابعة ومراقبة برامج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتحقق من مدى التزامها بمبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، - دراسة التقارير النهائية التي تعرض عليها سنويا من قبل اللجان الجهوية ـ إعداد تقرير سنوي عن واقع المسؤولية المجتمعية للمؤسسات يحال إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، - منح جائزة كل سنة لأفضل شركة في إطار مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، - العمل على تحقيق التوازن بين الجهات وتعويض التفاوت في برامج المسؤولية المجتمعية، - إنشاء وإدارة منصة إلكترونية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

الإجراء 39:

وضع برنامج للمرافقة في إدماج الإنتقال الإيكولوجي صلب الشركات و الإدارات و المؤسسات العمومية .

الأهداف		الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	مرافقة المؤسسات في تنفيذ الإنتقال الإيكولوجي	وزارة البيئة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة وزارة التشغيل والتكوين المهني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2025 - 2023	**بصدد الإنجاز:** إن الإنتقال الإيكولوجي له بعد شمولي ويتطلب تكامل وتناغم الإجراءات القطاعية. يهدف مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة إلى ضمان نقل التكنولوجيات النظيفة ودعم الشركات في مجال التأهيل البيئي والابتكار التكنولوجي ووضع العلامات البيئية.
1	تكوين المكونين في مجال الإنتقال الإيكولوجي (دورات تكوينية ذات شهادات)			**أنشطة مبرمجة:** إن نجاح الإنتقال الإيكولوجي يتطلب تعزيز قدرات الخبراء الوطنيين ومرافقة المؤسسات الوطنية والمستثمرين لإدماج التحول الإيكولوجي وتوفير آليات الدعم الوطنية والدولية. من هذا المنظور، يتعين التعاون مع وزارة التشغيل والتكوين المهني، وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
2	وضع أدلة قطاعية موجهة للقطاعات الاقتصادية الثلاثة (الاولي والثانوي والثالث) بهدف مرافقتها في الإنتقال الإيكولوجي			**بصدد الإنجاز:** مشروع مدته ثلاث سنوات أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتمويل من الاتحاد الأوروبي (2021/2023) يهدف إلى اعتماد وتنفيذ الممارسات المتعلقة بالابتكار البيئي والاقتصاد الدائري والبصمة البيئية للمنتجات في الشركات الصغرى والمتوسطة في قطاع النسيج فبثلاثة دول أفريقية (تونس، كينيا، جنوب أفريقيا)، بعنوان الممارسات التجارية المبتكرة والنماذج الاقتصادية في سلسلة قيمة المنسوجات (INTEX) والتي يديرها مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ، بالشراكة مع المركز الفني للنسيج ويتعلق بتقييم إمكانات الابتكار البيئي في قطاع النسيج في تونس. كما يهتم المكون الثاني من هذا المشروع بـ «الممارسات التجارية المبتكرة والنماذج الاقتصادية في سلسلة قيمة المنسوجات» ويركز على «تنفيذ الابتكار البيئي وحلول الاقتصاد الدائري في الشركات الصغرى والمتوسطة»
3	وضع برنامج مرافقة لإدماج الإنتقال الإيكولوجي صلب المؤسسة			

			أطلق مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة مشروعا لتعزيز النظم الإيكولوجية للمؤسسات الخضراء في الجوار الجنوبي على أساس التعلم من الأقران من أجل النمو الأخضر المستدام. يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات منظمات دعم الأعمال (OSES) فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والدائري وتعزيز قدرتها على العمل، من أجل تعزيز الانتقال نحو اقتصاد أخضر شامل، ودعم الأعمال الخضراء وتحفيز التنمية المستدامة. النمو الإقتصادي. تعمل منظمات المجتمع المدني كميسرين للنظام البيئي وسيتم دعمها لتعزيز ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة بهدف سد الفجوة بين المستوى السياسي (الكلي) ومستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة (الجزئي). الأهداف هي كما يلي: - تعزيز قدرات مؤسسات أنظمة التشغيل في مجال التشبيك حول فرص الاقتصاد الأخضر والانتقال إلى اقتصاد شامل - تعزيز قدرات مؤسسات نظام التشغيل على تعزيز ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة يستهدف هذا المشروع دول مصر والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وتونس من أجل تعزيز التحول الأخضر. تواجه هذه البلدان الستة المستهدفة تحديات مماثلة، مثل محدودية الوصول إلى التمويل والاستثمار، والحواجز الثقافية والمجتمعية أمام بيع المنتجات الخضراء، ومحدودية الوصول إلى معلومات السوق، والحواجز التنظيمية، والمنافسة من اللاعبين الراسخين وتحديات التصدير

الإجراء 42:

إعداد خارطة طريق لإزالة التلوث وإعادة تأهيل النقاط الساخنة: قابس، قفصة، القصرين، صفاقس، بن عروس والحوض الساكب لوادي مجردة.

الأهداف		الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	وضع خطة عمل وطنية لإزالة التلوث من المراكز الصناعية – النقاط الساخنة.	وزارة الصناعة وزارة البيئة مع الدعم من رئاسة الحكومة	2025 - 2023	**أنشطة بصدد الإنجاز:** مواصلة تنفيذ عمليات تطهير المراكز الصناعية، خاصة في صفاقس (تبرورة)، قابس (الحوض التعديني)، القصرين (الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق)، بنزرت (مشروع EcoPact لإزالة وحماية بحيرة بنزرت من التلوث). إطلاق تنفيذ البرنامج المتكامل لإزالة التلوث بوادي مجردة الذي تم إنجازه سنة 2020، بما في ذلك خطة عمل لإزالة التلوث وإعادة تأهيل الحوض الساكب لمجردة وخطة الرصد البيئي. بالإضافة إلى مواقع أخرى (المناجم السابقة على وجه الخصوص) تحتاج إلى إعادة تأهيل وإدماج في الاقتصاد المحلي، مثل المواقع السابقة التي تديرها الشركة التونسية للفليور والباريتين بولاية زغوان والتي تم إجراء دراسات إعادة تأهيلها.
1	القيام بجرد و إعداد برنامج لإزالة التلوث وإعادة تأهيل المواقع الملوثة			المواقع معروفة وتم إجراء بعض الدراسات، لكن البعض الآخر يحتاج إلى تحيين.
2	وضع خطة تمويلية تأخذ بعين الاعتبار الآليات الدولية المتاحة.			**بصدد الإنجاز:** تجري عملية إزالة التلوث من بحيرة بنزرت (مشروع Eco-Pact) منذ عام 2013 بفضل تمويل قدره 80 مليون يورو (قروض بنك الاستثمار الأوروبي/البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبمساهمة من ميزانية الدولة.
3	إزالة الجبس الفوسفوري من قائمة النفايات الخطرة وتقنين تثمينه في الفلاحة والصناعة والتصدير.			**بصدد الإنجاز:** إن إزالة الجبس الفوسفوري من قائمة النفايات الخطرة المحددة بموجب الأمر عدد 2000 – تطبيقا للقانون رقم 96-41 لسنة 2018، ما زال قيد الدراسة من قبل مصالح وزارتي البيئة والصناعة كما أن إستخدامه في مجالي الصناعة والفلاحة هو محل دراسة من طرف مخابر البحث المعنية.

الإجراء 43:

تنفيذ المخطط الوطني للإستهلاك و الإنتاج المستدامين (2016) (PANCPD).

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إدخال الاهتمام بالاستدامة في الأداء العادي للهياكل العمومية وشبه العمومية والشركات والمنظمات الخاصة، وكذلك في ممارسات وسلوكيات المواطنين المستهلكين	كل الوزارات 24 ولاية 350بلدية قطاع عام جمعيات ومنظمات الغير حكومية. مواطنين / مستهلكين قطاع خاص (مؤسسات) الشركاء في المجال الفني والمالي	2035 - 2023 2050 -	**أنشطة منجزة:** تعد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة التي تم إعدادها سنة 2016 جزءا من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2014-2020) التي تعتمد على 9 تحديات ذات أولوية، و32 رهان، و39 محورا استراتيجيا، و90 مؤشرا، تتمحور جميعها حول رؤية «تونس التي نريد»، والتي يتقاطع محتواها مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدها المجتمع الدولي في سبتمبر2015 إلى غاية أفق 2030. وتعتبر هذه الخطة الوطنية، أداة لتحقيق التنمية المستدامة في تونس وقد تناولت قطاعين ذوي أولوية، وهما السياحة الصناعات الغذائية، حيث ساهم برنامج SWITCHMED (1 و2) الذي يهدف إلى لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط في إعداد هذه الخطة الوطنية و الإنطلاق في تنفيذها خلال سنة 2023. كما تم سنة 2017 إعداد كتيب لأفضل المبادرات من أجل تعزيز وخلق فرص عمل خضراء ولائقة في تونس.
1	التصرف المستدام في الموارد الطبيعية خاصة بالقطاع السياحي			**أنشطة منجزة:** النهوض بالسياحة الساحلية المستدامة وتكيفها مع تغير المناخ، خاصة من خلال تحسين جودة العرض وتعميم الشهادات البيئية، مع تطوير السياحة الإيكولوجية والثقافية من خلال تحسين جودة العرض وتعزيز القدرات وتطوير العلامات، علاوة على وضع خطة تسويقية متلائمة مع الخصائص الطبيعية والثقافية للتونس ، حيث تم سنة 2017 إنجاز دليل للسياحة البيئية .

2	تطوير منتجات مستدامة تراعي مقتضيات السلامة البيئية من أجل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه والمدخلات الأخرى			**أنشطة منجزة:** في إطار تنفيذ برنامج SWITCHMED-Med-Test II، أظهر تقييم أولي لـ 26 شركة صناعية في تونس وجود إمكانية للحد من استهلاك الموارد المادية (المياه والطاقة والنفايات وثاني أكسيد الكربون). كما تم بين أكتوبر 2022 و جانفي 2023 تنظيم دورات تكوينية على استخدام أدوات تكوين المؤسسات الخضراء لفائدة 25 مكون بما في ذلك التدريب على إعداد نموذج الأعمال الخضراء، وخطة الأعمال الخضراء/التصميم البيئي، والولوج إلى الأسواق. ثم تم اختيار 8 مدربين لضمان مرحلة الحضانة لـ 16 من قادة المشروع في 3 مجالات (استعادة النفايات وإنشاء منصة لترويج السياحة المستدامة ومنصة تسويق بين المنتجين الفلاحيين والمستهلكين) بالإضافة إلى المساعدة على تطوير خطط الإستثمار والمساعدة الفنية مع البحث عن التمويل
3	ضمان سلسلة غذائية مستدامة تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي طوال دورة حياة المنتجات وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية والعضوية			**أنشطة منجزة:** مشاركة وزارة البيئة في تطوير دراسة لاختيار المناطق النموذجية الملائمة للفلاحة البيولوجية التي أشرفت على إعدادها وزارة الفلاحة سنتي 2013 و2014. بالإضافة إلى تثمين الممارسات الفلاحية المستدامة، لاسيما الفلاحة الغابية والخبرة المحلية، علما أنه قد تم سنة 2023 تصنيف 5 مواقع تونسية ضمن النظم البارعة للتراث الفلاحي العالمي.
5	النهوض بالشراء العمومي المستدام			**أنشطة منجزة:** تم تحيين المخطط الوطني للشراء المستدام سنة 2019 واقتراح نصوص تنظيمية لتعزيز الشراء المستدام وتنظيم 8 دورات تكوينية في المجال سنتي 2021 و2022 وتم برمجة إعداد دليل الشراء المستدام لثلاثة قطاعات ذات أولوية.
6	تعزيز ثقافة الاستهلاك المستدام وتشجيع التخلص الانتقائي من النفايات			**أنشطة منجزة:** تم إصدار دليل توجيهي للمستثمرين فيما يتعلق بإدارة النفايات واستعادتها حاليا الدراسة المتعلقة بالاقتصاد الدائري في تونس، وتشمل: 1)دراسة تشخيصية لواقع الإقتصاد الدائري بتونس. 2) إعداد مشروع نص تنظيمي خاص بها؛ 3)، تصميم وتنفيذ منصة ترويجية للإقتصاد الدائري. يجري حاليا دراسة مشروع نص تنظيمي يتعلق بالفرز الانتقائي من المصدر، فضلا عن مراجعة المرسوم رقم 2020 - 2032 المتعلق بمنع استعمال بعض أنواع الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2014 - 2020) : 9 تحديات ذات أولوية، و32 رهانا، 39 محورا استراتيجيا، 112 ركائز عمل و90 مؤشرا

الإجراء 44:

إطلاق برنامج وطني للبناء الإيكولوجي

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إدماج العنصر الإيكولوجي والأخذ بعين الإعتبار للعوامل البيئية في قطاع البناء والأشغال العامة، في السياسات العمومية للتهيئة الترابية، التخطيط الحضري ومن بين المتطلبات الخاصة برخص البناء.	كل الوزارات المؤسسات العمومية المؤسسات الخاصة 24 ولاية 350بلدية قطاع عام جمعيات ومنظمات الغير حكومية. الشركاء في المجال الفني والمالي	2023 - 2035 - 2050	إن إدماج العنصر الإيكولوجي و الأخذ بعين الإعتبار للعوامل البيئية في قطاع البناء و الأشغال العامة، في السياسات العمومية للتهيئة الترابية، التخطيط الحضري ومن بين المتطلبات الخاصة برخص البناء، يهدف إلى تطوير البناء الإيكولوجي و التقليص من إنبعاث الغازات الدفيئة مع توجيه إستثمارات المؤسسات نحو البناء الإيكولوجي قصد تشجيع إنجاز المشاريع الاقتصادية والإيكولوجية مع المساهمة في تطوير المهن الإيكولوجية و المشاركة في إنجاح المشاريع المستدامة ذات القيمة المضافة العالية بالتشاور مع جميع الفاعلين في إطار تمشي الجودة البيئية العالية. تساهم CITET في تطوير البناء البيئي من خلال إنشاء شبكة تكنولوجية لهذا القطاع والمشاريع الرائدة للتحقق من صحة المواد البيئية بهدف تقليل التأثير على الطاقة والبيئة لقطاع البناء. وقد تم سنة 2018 إعداد دليل «الجودة البيئية العالية نحو بناء مستدام « ونشره على أوسع نطا ق .
1	النهوض بتهيئة عمرانية أكثر توازنا في مجال التصرف في الموارد الطبيعية والأوساط.			تم إقتراح إدماج مبادئ التهيئة الإيكولوجية الترابية والبناء الإيكولوجي والتحقيق الطاقي ضمن مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية و التعمير و في قرار 17 أفريل 2007 المتعلق برخص البناء.

2	تحسين طرق التخطيط والتصرف في المدن			**أنشـطة منجـزة:** تـم منـذ نوفمبـر 2020 إعـداد كـراس شـروط نموذجيـة لتيسـير الإنتقـال نحـو وضـع المدينة المسـتدامة **بصدد الإنجاز:** يتم حاليا تصور و وضع منصة إلكترونية خاصة بالمدن المستدامة لفائدة الجماعات المحلية **2021:** إطلاق مشروع المساعدة الفنية لإعداد و تنفيذ الأجندا 21 المحلية **2022 - 2024:** مشروع نموذجي لمدينة «القيروان المستدامة»، يتم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية/مرفق البيئة العالمية وشركاء آخرين (الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، وزارة البيئة) يهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز المباني ذات الكفاءة الحرارية والإضاءة الفعالة
3	ملائمة البناء للخصوصيات الثقافية والمناخية لتونس مع تطوير بناء مقتصد للموارد الطبيعية و للطاقة .			نشـر دليـل «الجـودة البيئيـة العاليـة نحـو بنـاء مسـتدام « لـدى منفـذي المشـاريع: المهندسـون المعماريـون، المهندسـين، الباعثيـن، المسـتثمرين، المسـتعملين والجماعـات المحليـة ومـن المنتظـر تعميـم هـذا التمشـي علـى الصعيـد الوطنـي. هـذا وقـد تـم خـلال شـهر جويليـة 2023 إعـلان إستشـارة قصـد تنظيـم دورة تكوينيـة فـي البنـاء المسـتدام وكذلـك ينظـم الإتحـاد التونسـي للصناعـة والتجـارة والصناعـات التقليديـة منـذ حوالـي 15 سـنة تظاهـرة للإعـلام والنقـاش حـول البنـاء الإيكولوجـي والإبتـكار.

خلال الورشة الخاصة بالأسس الوطنية للإنتقال الإيكولوجي بتاريخ 26 جوان 2023، تم إقتراح عرض 07 إجراءات (31، 32، 34، 39، 42، 43 و 44) للمناقشة من طرف المشاركين، بإعتبارها أنشطة ذات أولوية في إطار تنفيذ المحور الرابع من الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي، وقد تم التشاور حولها في إطار مجموعة عمل، تولت السيدة كلثوم بن رجب وزيرة التجارة، رئاستها، حيث ذكّرت بأهمية هذا المحور ودور مختلف المتدخلين والفاعلين لإنجاح الإنتقال الإيكولوجي.

ويرتكز هدا المحور على موضوع يعتبر من بين أهم الأهداف السبعة عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يسعى إلى تغيير نموذج نظم الإنتاج والإستهلاك الحالية المعتمدة على الإستهلاك المفرط للمواد الأولية، الطاقة، المياه و الفضاءات مع إنتاج متزايد للنفايات، نحو نمط أكثر كفاءة في إستعمال الموارد مع التقليص من التلوث وذلك بإدراج البعد البيئي ضمن سلسلة الإنتاج وإعتماد مقاربة شاملة عند التخطيط لكل نشاط.

وقد تمت صياغة التوصيات التالية:

- ضرورة تنظيم سلسلة من الورشات، بمشاركة مختلف الفاعلين على المستويين المحلي والجهوي، قصد تجميع أقصى ما يمكن من الأراء وضمان إنخراطهم في الإجراءات المقترحة.
- تدعيم الإطار القانوني الذي يجب ان يرتقي إلى تطلعات الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي بالتوافق مع مجلة البيئة وبالتناغم مع الإتفاقيات والإلتزامات الدولية.
- مراجعة وملاءمة الإطار المؤسساتي من اجل ضمان حوكمة أفضل في مختلف القطاعات.
- مسايرة الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي للإستراتيجيات القطاعية (الفلاحة، الصناعة، الطاقة، النقل والصحة).
- تحديد مسار زمني لتنفيذ هذه الإجراءات مع مستويات ثابتة للأهداف والمؤشرات القابلة للقيس والتنفيذ.
- ضرورة وضع مواصفات جديدة و مراجعة ما هو موجود في مجال إستعمال الموارد و النفايات وذلك لكل قطاع (الفلاحة، الصناعة والسياحة) من أجل ضمان حسن الإستعمال و التمكن من المتابعة و المراقبة.
- إعطاء الأولوية للإجراءات والأنشطة المقترحة لضمان تنفيذ أكثر دقة وسرعة ونجاعة. مثلا، لمقاومة التلوث، الإنطلاق في إتخاذ إجراءات نحو أكبر الملوثين على غرار المؤسسات العمومية التي تفرز 80% من الملوثات على المستوى الوطني، بالإضافة إلى مراجعة طرق حوكمتها وإدماج البعد البيئي والمسؤولية المجتمعية.
- إعتماد مقاربة من الأسفل إلى الأعلى والتفاعل عن طريق دينامكية جماعية ومتعددة القطاعات، أثناء تنفيذ هذه الإجراءات.
- التأهيل الصناعي يجب ان يتغير نحو طريقة أكثر عملية لضمان الإستدامة مع ضرورة ربط التأثيرات البيئية مع المرابيح الإقتصادية للمؤسسة.
- وضع حيز التنفيذ للقوانين المنظمة للشراء العمومي المستدام والإنتاج النظيف.
- إدراج إجراءات تحفيز مالية و جبائية ضمن مجلة الإستثمار.

- إدخال إجراءات وأنشطة موجهة نحو سلوكيات المستهلك من اجل تغييرها نحو نمط مستدام و مسؤول.
- الإستئناس بالتجارب الدولية في وضع إستراتيجيات الإنتقال و ملاءمتها للواقع الوطني.
- إدراج دور الباعثين الشبان والناشطين بإعتبارهم حاملي لواء التغيير في المستقبل.
- مراجعة مبدأ العهدة على الملوث وإدماج إجراءات إجبارية ومؤشرات متابعة.
- النهوض بالبحث العلمي و دراج حلول ذكية و تكنولوجيات جديدة على مستوى سلاسل الإنتاج.
- إدراج مفهوم التصرف في المعارف على مستوى الهياكل والمؤسسات.
- إدراج مفهوم كلفة التدهور البيئي في تقييم المشاريع.
- النهوض بالوصول إلى التمويلات الخضراء مع ضمان مناخ إستثماري ملائم للإنتقال الإيكولوجي.

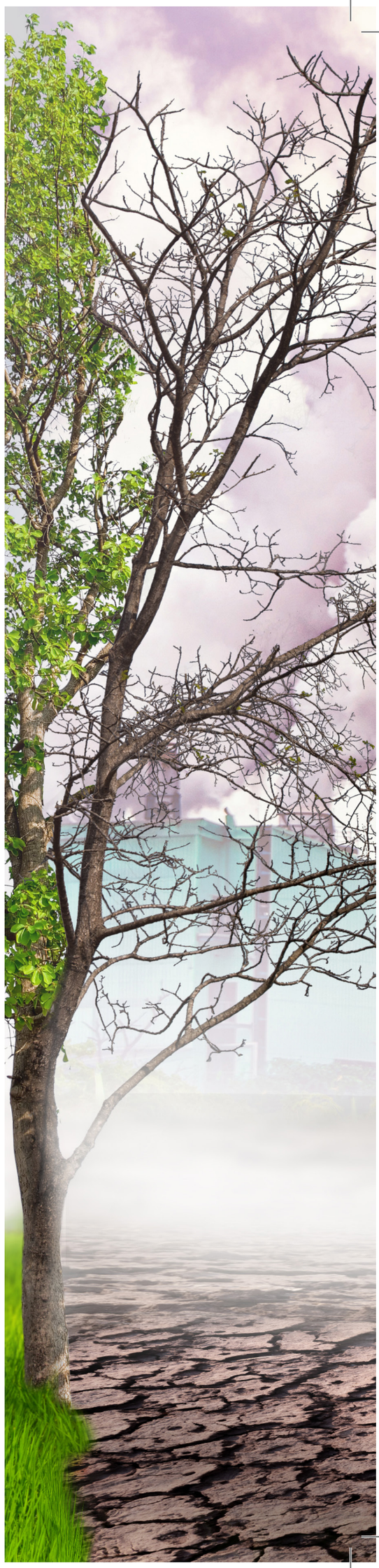

العلم والمعرفة والثقافة في خدمة الإنتقال الإيكولوجي

المحور الخامس العلم والمعرفة والثقافة في خدمة الإنتقال الإيكولوجي

يركز المحور الخامس من الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي على تنمية الثقافة البيئية والعلوم والمعارف لفائدة الانتقال الإيكولوجي. وعلى هذا الأساس، فان غرس الثقافة البيئية في العقليات والممارسات يعتبر في صلب التغيرات المطلوبة والمنشودة لنجاح الانتقال الإيكولوجي. لذلك، فان التعريف بالقيم البيئية ونشرها (الحماية والوقاية والتصرف الرشيد ومقاومة التلوث والتبذير في الموارد ....) لدى أصحاب القرار سواء على مستوى العمومي أو المستوى الخاص والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بمختلف الشرائح العمرية، تعتبر من أهم تحديات الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي.

وكنتيجة طبيعية لتطور الثقافة البيئية، فإن إنتاج المعرفة العلمية وإدارة المعرفة هما أساس أي تغيير مجتمعي نحو الاستدامة. البحث العلمي والتدريس والتعليم في جميع مراحل التعليم: التأهيل الأولي والمستمر للموارد البشرية (طوال الحياة)، ويجب تحسين الأداء والاستفادة من الوسائل والدعم المالي الكافي، العام والخاص. وينطوي ذلك على دمج الابتكارات وتسهيل إتقان التقنيات والابتكارات بشكل أفضل من قبل الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل هذا المجال على وجه الخصوص تعزيز ثقافة التحول البيئي بين جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الاتصالات والتعليم والتوعية التي تستهدف الأطفال والشباب والفاعلين الاقتصاديين والجمهور بشكل عام. البحوث متعددة التخصصات في هذا المجال، فضلا عن التدريب الأكاديمي والمهني للموارد البشرية في جميع المجالات التي تخدم التحول البيئي.

يعتبر التحسيس والتربية والتكوين المتواصل حول البيئة والتنمية المستدامة من أهم أولويات الدولة وهي تمثل العناصر الثلاثة الهامة لمصاحبة السياسة العمومية البيئية ولاسيما فيما يتعلق بمقاومة التغيرات المناخية والتأقلم مع أثارها علاوة على التوجه الى الانتقال الإيكولوجي. لذلك فان النظرة الشاملة لهذا المحور من الاستراتيجية تتمثل في وضع تمشي جديد للتربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة ذات نوعية عالية ومتأقلمة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية عن طريق تطوير منظومة التربية والبيداغوجيا وأدوات وطرق التعليم.

كما يهدف هذا المحور الخامس الي النهوض بتنمية المهن الخضراء والاستثمار في هذا المجال والتشجيع على تبني هذه القيم لدى شريحة هامة من المتدخلين.

ينقسم المحور الخامس الرئيسي من الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي الى 8 إجراءات:

46- احداث منصة دائمة ومتعددة الاختصاصات تتكون من خبراء لدراسة القضايا البيئية من قبيل المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر تكون باتصال مع الشبكات الدولية المتخصصة وتتمتع بميزانية سنوية توضع على ذمتها قصد تسخير الخبراء الضروريين لإنتاج ونشر تقارير علمية جيدة في المجال.

47- احداث ضريبة بالتنسيق مع وزارة المالية يخصص لتمويل مختلف أنشطة البحث والتنمية بما فيها الأنشطة التي تقوم المؤسسات التي تشرف على مشاريع بحث وكذلك تمويل المنصة المشار اليها بالأجراء السابق. هذا الأداء يمكن أن يمول صندوق الانتقال الإيكولوجي (انظر الإجراء **عدد 9**) واستخدامها لتمويل أنشطة البحث والتطوير وربما لجنة الخبراء، علماً أن إنشاءها يتطلب تنسيقاً وثيقاً مع وزارة المالية.

48- الشروع في برنامج مراجعة التخصصات الجامعية فيما يتعلق بالعلوم والتقنية البيئية والتنمية المستدامة بما فيها العلوم الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

49- صياغة وتنفيذ برنامج وطني للتكوين المهني في المهن الخضراء من خلال تعاون وثيق بين وزارة البيئة (مركز تونس الدولي للتكنولوجيات البيئة) ووزارة التشغيل والتكوين المهني بغرض لا فقط تكوين المكونين، بل كذلك خلق مهن جديدة ويد عاملة مختصة. على سبيل المثال يمكن تصور وتنفيذ برنامج وطني للنهوض بالمهن الخضراء وتشجيع الباعثين على إنشاء الشركات الناشئة الخضراء والمبتكرة بيئيا.

50- تجديد وتطوير التعليم والبيداغوجيا المدرسية وحتى ما قبل المدرسية في مجال البيئة والإيكولوجيا وذلك عن طريق تعاون وثيق بين وزارتي التربية والبيئة تهدف الى مراجعة البرامج الرسمية المدرسية والأدلة ودعم قدرات المربين بالتكوين المتواصل والدوري.

51- منح حوافز مالية وجبائيه للإنتاج ذو المضامين البيئية ولوسائل الإعلام المختصة (تلفزة وراديو وشبكات اجتماعية....) عندما تكون نابعة من مضمون الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي.

52- تطوير ونشر منصة وطنية حول المعرفة وحول المبادرات المستدامة والناجحة قصد التبادل والتشبيك.

53-اعداد استراتيجية وطنية شاملة حول التحسيس والاتصال والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة في إطار التغيرات المناخية والانتقال الإيكولوجي مع خطة عمل والتعريف بها على نطاق واسع بوسائل سمعية وبصرية متطورة وأنشطة ميدانية مع مختلف القطاعات المختلفة. والهدف من ذلك هو ادراج مفاهيم الثقافة البيئية منذ الصغر.

ومن بين هذه الإجراءات الثمانية، تم اقتراح 5 إجراءات للنقاش من قبل فريق العمل عدد 5 خلال ورشة العمل حول أسس الانتقال الإيكولوجي بتاريخ 26 جوان 2023 (إجراءات عدد 46 و 48 و 49 و50 و 53) وهي مفصلة كالتالي:

الإجراء 46:

انشاء لجنة خبراء دائمة ومتعددة التخصصات لدراسة المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	- احداث فريق خبراء دائم ومتعدد الإختصاصات لدراسة المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، متصلًا بالشبكات الدولية المختصّة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والتكنولوجيا والتنوع البيولوجي) وبالأمانات الدائمة للاتفاقيات الدولية.	وزارة البيئة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع رئاسة الحكومة والشركاء الفنيين والماليين	2025/ 2023	النشاط المخطط: إن إنتاج بيانات موثوقة على المستوى الوطني من شأنه أن يتيح الحصول على مؤشرات دقيقة وتعزيز مكانة تونس على مستوى مجموعات التفاوض على الاتفاقيات العالمية. وهذا ينبغي أن ييسر: - توقع جميع الأحداث المناخية في الوقت المناسب وبالتالي اتخاذ التدابير اللازمة لإدارتها، - ضمان تخطيط إقليمي أفضل، - تحسين برامج ومشاريع تطوير التصميم، - ضمان الأمن الغذائي ورفاهية المواطنين تهدف معرفة التنوع البيولوجي وموارد التربة والتراث الجيني إلى ضمان الإدارة الجيدة والاستخدام الرشيد للموارد والاكتفاء الذاتي الغذائي. ويجب أن تضم اللجنة التي سيتم إنشاؤها أكاديميين وباحثين وخبراء مستقلين وممثلين عن الإدارة. ومن المناسب التفكير في تمويل أنشطة الفريق، مع العلم أنه من الممكن حشد الأموال في إطار الآليات الدولية.
1	تحديد المحاور الإختصاصات التي يجب تمثيلها في اللجنة: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، تدهور الأراضي، إلخ.			
2	ضبط طرق ومنهجية عمل المنصة			
3	ضبط أعضاء المنصة			

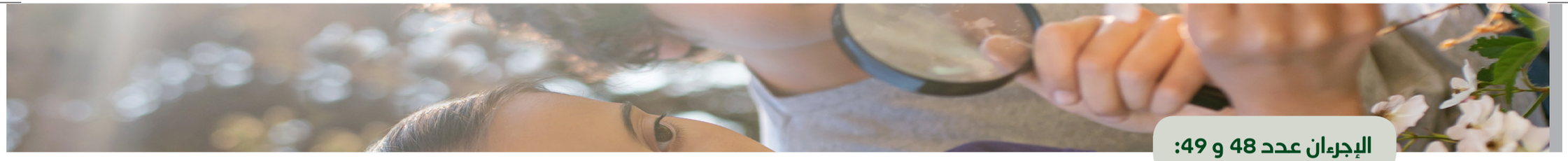

اطلاق برنامج تطوير المناهج الجامعية في علوم وتقنيات البيئة والتنمية المستدامة وإنشاء برنامج وطني للتدريب المهني المعتمد في المهن الخضراء

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
الرئيسي	إطلاق برنامج لتطوير المناهج الجامعية في علوم وتقنيات البيئة والتنمية المستدامة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		**الأنشطة المبرمجة:** تنظيم اجتماعات منتظمة (مرة إلى مرتين في السنة) بين الأكاديميين والباحثين والإدارة والقطاع الخاص والخبراء الوطنيين والدوليين لمناقشة التطورات الجديدة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة والتحول البيئي والطاقة. خلق مهن خضراء جديدة، وإضفاء الطابع المؤسسي والمرجعية: مدير الطاقة، مدير إدارة النفايات، مدير المستشار البيئي، مدير إدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي (STEP)، مدير معالجة مياه الصرف الصحي، مدير الجودة والصحة والسلامة والبيئة، إلخ. توجيه التدريب الجامعي والمهني نحو القطاعات المبتكرة المرتبطة بالإستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي وذات القدرة التوظيفية العالية
1	تحديد المهن الخضراء في علاقة بالاستراتيجية الوطنية لانتقال الإيكولوجي ومختلف الاستراتيجيات القطاعية وفي علاقة كذلك بحاجيات القطاعين العام والخاص.	وزارة البيئة و(مركز تونس الدولي لتكنولوجيات البيئة) الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والوزارة المكلفة بالشؤون المحلية	2026/ 2024	**النشاط المبرمج:** تحديث التسميات المرجعية الرسمية من خلال دمج أقسام جديدة تتعلق بالمهن البيئية. إصلاح شامل لإدماج المهن الخضراء في كافة القطاعات والبلديات والتشغيل بشكل عام. إنشاء جداول الأجور المقابلة لقائمة المهن التي تم إنشاؤها من أجل إدخالها رسميا في قطاع التشغيل
2	وضع وتطوير برامج وحلقات تكوين اشهادية معترف بها في مستوى مراكز التكوين المهني	وزارة البيئة و(مركز تونس الدولي لتكنولوجيات البيئة) والوزارة المكلفة بالتكوين المهني وبالتشغيل ووزارة البيئة	2023/ 2019	**النشاط المبرمج** اعداد مقرر تكوين للمهن الخضراء اعداد وتطوير برامج تكوين بمراكز التكوين المهني معترف بها على المستوى الوطني المساعدة على احداث الفرص بالتشغيل الأخضر
3	تنظيم دورات تدريبية خصوصية		2024 / 2019	**أنشطة بصدد الإنجاز:** تنفيذ مشروع تدريب المستشارين البيئيين البلديين الذي تديره مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة بالشراكة مع PTF (WBI- معهد المشورة البيئية في نامور- GIZ)، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، الوكالة الوطنية لحماية المحيط، مركز التكوين ودعم اللامركزية، وزارة الداخلية (مديرية الشؤون المحلية)) والاتحاد الوطني للبلديات التونسية . تنظيم برامج تدريبية خاصة ببعض المهن الخضراء التي يطلبها سوق العمل

4	تشجيع إنشاء الشركات الناشئة الخضراء والمبتكرة بيئيا	وزارة البيئة (مركز تونس الدولي لتكنولوجيات البيئة)	2023/35/50	**بصدد الإنجاز:** تنفيذ مشروع دعم إنشاء مقاولات مستدامة ودائرية في المناطق، بقيادة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، بهدف تحفيز إنشاء مقاولات صديقة للبيئة على المستوى المحلي في تونس، من خلال تحديد 6 مناطق من البلد الذي يحتاج بشدة إلى تحسين القدرات لدعم إنشاء هذه المقاولات (باجة وقابس وقفصة وجندوبة ومدنين وتطاوين)، وتدريب 80 متخصصا لدعم إنشاء المقاولات الخضراء والتعميمات في المناطق المختارة، والتعبئة الجهات الفاعلة الإقليمية للعضوية في الشراكة الوطنية لدعم المحولين في تونس (PNS)، ودعم 120 من رواد الأعمال في تطوير نماذج أعمالهم المستدامة، واحتضان 6 شركات دائرية، ودعم الوصول إلى التمويل، وفي نهاية المطاف، عضوية الأعمال الدائرية التي تم إنشاؤها في مجتمع الأعمال المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. - متابعة مشروع STAND Up الذي يشرف عليه مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، كجزء من مبادرة النسيج المستدام للتواصل وتطوير أعمال الاقتصاد الدائري في منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف لتعزيز أعمال الاقتصاد الدائري بطريقة قابلة للتطوير وقابلة للتكرار وشاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تطوير نظام بيئي لدعم الأعمال والابتكار ونقل التكنولوجيا مما يؤدي إلى خلق فرص عمل مستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالشباب والنساء، من خلال تدريب ودعم 40 شخصًا. الشباب في إنشاء نماذج الأعمال الخضراء، واحتضان 4 من رواد الأعمال البيئيين بهدف تصميم خطط عمل الأعمال الخضراء، ودعم 10 من رواد الأعمال البيئيين في تطوير استثماراتهم، وتدريب 4 من رواد الأعمال البيئيين على الوصول إلى الأسواق، تطوير وتشغيل منصة ابتكار مفتوحة وتطوير 3 وثائق سياسات وطنية بشأن المنسوجات والملابس المستدامة. - تنفيذ مشروع تعزيز ريادة الأعمال المستدامة في قطاع الاقتصاد الأزرق، بتنسيق من مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، من خلال تحديد الفرص وأصحاب المصلحة وتطوير نماذج أعمال مبتكرة تهدف إلى تخضير الاقتصاد الأزرق، والحضانة، والدعم الفني للابتكار البيئي والوصول إلى التمويل للشركات الناشئة الدائرية في قطاعات الاقتصاد الأزرق، - منتدى حول ريادة الأعمال المستدامة في الاقتصاد الأزرق - إطلاق المكون 3 من برنامج دعم العمل البيئي في تونس: Greenov'i بإدارة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، بهدف تحسين استدامة الاقتصاد التونسي والبدء في تحوله البيئي من خلال تغيير سلوك المستهلكين والمنتجين، وذلك بفضل دعم ظهور وإنشاء شركات السلع والخدمات الخضراء التي تدمج العدالة الاجتماعية والجنسانية ودعم التحول البيئي للشركات نحو أنماط الإنتاج الرصين والعادل والمستدام (دعم المجموعات الحرفية، والتحدي من أجل مشروع انتقال عادل، وما إلى ذلك)

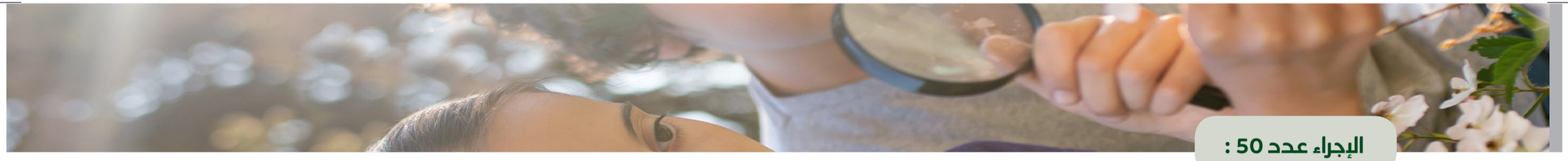

الإجراء عدد 50 :

تجديد وتطوير التعليم والبيداغوجيا في المدارس ومرحلة ما قبل المدرسة فيما يتعلق بالبيئة والإيكولوجيا

الأهداف		الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
	تجديد وتطوير التعليم والبيداغوجيا المدرسية وما قبل المدرسية في مجال البيئة والتنمية المستدامة والانتقال الإيكولوجي	وزارة التربية وزارة البيئة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر ووزارة المرأة والطفولة والأسرة وكبار السن	2035 - 2023 2050 -	- **أنشطة بصدد الإنجاز:** مواصلة وتعزيز برامج التعليم الحالية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، والتي تشكل جزءًا من برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2014-2005- الأمم المتحدة/اليونسكو)، وبرنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (ما بعد عام 2015) - الأمم المتحدة/اليونسكو) واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة وخطة عملها لعام 2030 - **منذ 2005:** الإنشاء التدريجي لشبكة المدارس المستدامة، التي يبلغ عددها اليوم (2023) 412 مدرسة من أصل 6130 مدرسة رسمية (4590 مدرسة ابتدائية و1540 مدرسة إعدادية وثانوية)، بما في ذلك على وجه الخصوص، في كل مدرسة من المدارس المسجلة وفي البرنامج، إنشاء نادي للتثقيف البيئي مزود بالمعدات السمعية والبصرية وأجهزة الكمبيوتر؛ إحداث حديقة بيئية تضم حوالي 190 نوعا من النباتات؛ إنتاج المواد والأدوات التعليمية للتربية البيئية؛ تنظيم دورات تدريبية لفائدة قادة الأندية المذكورة؛ إدخال الطاقات المتجددة (الأنظمة الهجينة: الطاقة الشمسية والرياح) في 10 مؤسسات تعليمية؛ تركيب نظام فرز انتقائي واستعادة النفايات؛ تدريب المدربين (المفتشين التربويين) وإنتاج دليل تعليمي مخصص للمدربين. **منذ 2008:** تنظيم زيارات منتظمة لجميع المدارس في البلاد بفضل أداة تعليمية مبتكرة، وهي حافلة تسمى Enviromobile مجهزة بمعدات تعليمية، تسافر في جميع أنحاء تونس، بما في ذلك إلى الأماكن النائية بهدف النشر على نطاق واسع للثقافة البيئية، علماً أنه حتى تاريخه (2023) قامت حافلة Enviromobile بزيارة أكثر من 500 مدرسة ورفعت الوعي البيئي لدى أكثر من 20 ألف طالب، ووقعت اتفاقيات مع منظمات غير حكومية، وصممت منصة معلومات، وأشرفت على دورات تدريبية في التثقيف البيئي لصالح ميسري نوادي الأطفال ومراكز الشباب والمعلمين ومديري المدارس الابتدائية (على سبيل المثال مانويل المخصص للمفتشين، نظمت مسابقات بيئية في المؤسسات التعليمية ومسابقات وطنية لأفضل الصور البيئية، طورت أدوات ووثائق تعليمية للتعليم البيئي وعززت المؤسسات التعليمية بالوسائل التعليمية الوثائق وأدوات التدريس (كتب صغيرة، ملصقات، أقراص مدمجة، منشورات، إلخ).
1	تحديد المحاور المزمع دمجها			
2	مراجعة البرامج المدرسية والأدلة النظامية			

				أنشـطة مبرمجـة: مـن أجـل اسـتكمال هـذه العمليـة، يُقتـرح إنشـاء لجنـة متعـددة التخصصـات لمراجعـة الكتـب المدرسـية الرسـمية وغيـر الرسـمية وبرامـج التعليـم مـا قبـل المدرسـة والتعليـم الابتدائـي والثانـوي، وتطويـر التعليـم البيئـي والتنميـة المسـتدامة نحـو ثقافـة بيئيـة مشـتركة يتـم مشـاركتها علـى نطـاق واسـع. ومـن المخطـط اتخـاذ تدابيـر داعمـة، مثـل تعزيـز الوقايـة مـن خـلال تعديـل السـلوك وتدريـب المواطنيـن البيئييـن الواعيـن بقضايـا البيئـة والتنميـة المسـتدامة (علـى سـبيل المثـال تنظيـم مدرسـة صيفيـة كل عـام مخصصـة لمدرسـي المـدارس الابتدائيـة والثانويـة، ويمكـن تحديـد عددهـا ومدتهـا بحلـول عـام 2018). اتفاقيـة متبادلـة بيـن وزارة التربيـة الوطنيـة ووزارة البيئـة). يمكـن لبرنامـج التثقيـف البيئـي مـن أجـل متوسـط مسـتدام (EDEN-MED، 2021-2023)، الممـول مـن آليـة الجـوار الأوروبيـة (ENI) والجمـع بيـن منظمـات التعليـم العـام والتعليـم العالـي وحمايـة البيئـة التونسـية والصقليـة، أن يضـع المبـادئ التأسيسـية لـمراجعة طـرق تدريـس المـواد المرتبطـة بحمايـة البيئـة والتنميـة المسـتدامة والتحـول الإيكولوجـي علـى أسـس جديـدة.

نشوؤ التربية على حماية البيئة والتنمية المستدامة في تونس

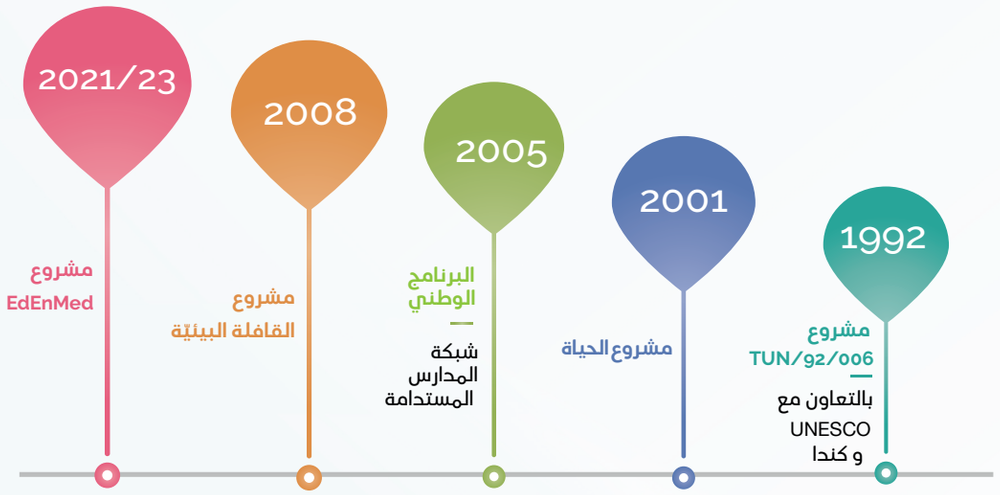

أكثر من ثلاثين سـنة من التربيـة البيئية
موّجهـة لحوالي ثلاثة أجيال من التونسـيين

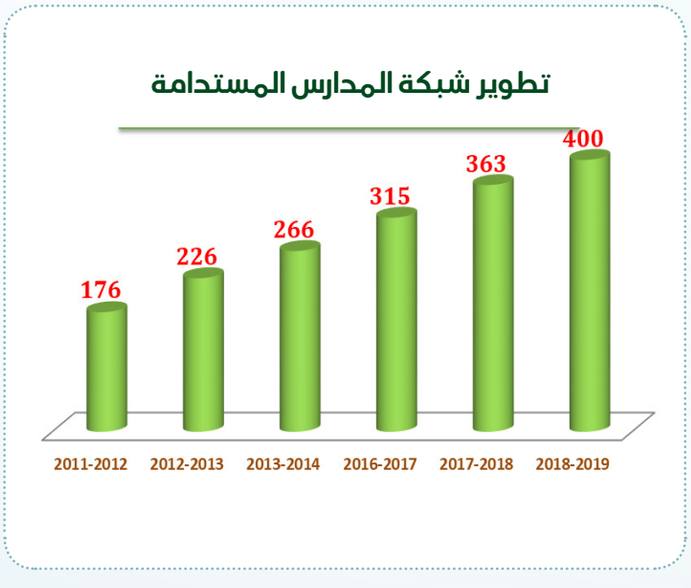

https://www.environnement.gov.tn/fileadmin/Bibliotheque/Developpement_durable/Guide_des_formateurs_EDD_fr_ar.pdf

الحافلة البيئية : التعلم من خلال العمل

https://anpe.nat.tn/Fr/upload/1479199683.pdf

Eden-MED

التربية البيئية
من أجل متوسط مستدام

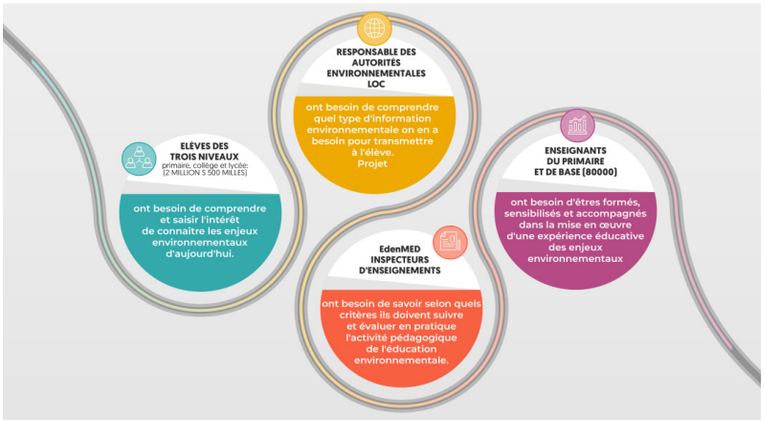

EdEn-MED

https://edenmed.tn/?fbclid=IwAR3epgkBlymgzk6dXDHWW7qehuCyxIfi4Kp4cjwPX-HMGbuMk4Em9TLsDjU

https://www.facebook.com/edenMed.tn.it

Approche innovante d'EdEn-MED

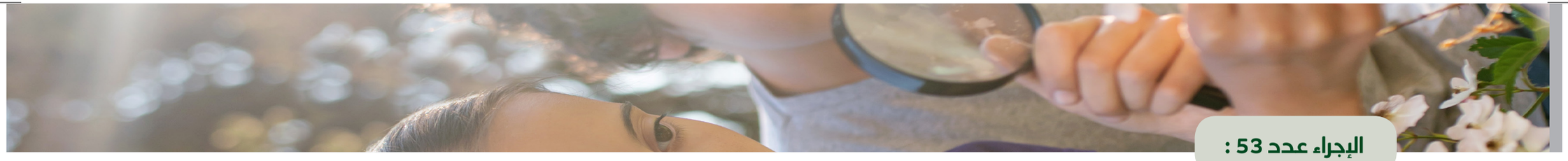

الإجراء عدد 53 :

صياغة استراتيجية وطنية للتوعية والتواصل والتثقيف لحماية البيئة والتنمية المستدامة والتحول البيئي

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة المنجزة أو بصدد الإنجاز أو مبرمجة
	صياغة إستراتيجية وطنية للتوعية والاتصال والتثقيف البيئي	كل الوزارات والقطاع العام القطاع الخاص والولايات البلديات الجمعيات الشركاء الفنيين والماليين	2023 2030	**أنشطة بصدد الإنجاز:** يجري تصميم استراتيجية اتصال طويلة المدى شاملة ومتعددة المواضيع ومتعددة الأهداف (2023-2030) (الأطفال والشباب والكبار والنساء والأقليات، وما إلى ذلك). يجب أن يتيح التواصل والتوعية المستهدفة نشر الثقافة البيئية على أوسع نطاق ممكن وترسيخها منذ سن مبكرة جدًا (رياض الأطفال والمدارس والمدارس الثانوية والأندية الرياضية، وما إلى ذلك).
1	**استهداف الأطفال بدرجة أولى**	كل الوزارات والقطاع العام القطاع الخاص والولايات البلديات الجمعيات الشركاء الفنيين والماليين		**نشاط مبرمج:** من المزمع نشر استراتيجية التوعية والتواصل على نطاق واسع سنوياً، عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات الإلكترونية، والأنشطة على أرض الواقع، وكلها ترتكز على صورة رمزية جديدة للتميمة البيئية (لبيب) يتحول إلى «بطل خارق» على يد الأطفال خلال مسابقة رسم نظمت يوم 25 مارس 2022 بحديقة النحلي: سوبرلبيب يأتي لمساعدة البيئة المهددة بالانقراض.
2	**تكوين إطارات واعوان الوظيفة العمومية**	كل الوزارات والقطاع العام القطاع الخاص والولايات البلديات الجمعيات الشركاء الفنيين والماليين		**نشاط مبرمج:** سيتم تصميم ونشر برامج تدريب المديرين التنفيذيين والوكلاء الإداريين في مجالات التوعية والاتصال والتعليم البيئي ونشرها بانتظام.
3	**برمجة خطة اتصالية للتعامل زمن الأزمات الكوارث البيئية**	كل الوزارات والقطاع العام القطاع الخاص والولايات البلديات الجمعيات الشركاء الفنيين والماليين		**نشاط مبرمج:** من أجل إدارة حالات الأزمات البيئية و/أو المناخية بشكل أفضل، من المتوقع توقع وتخطيط الاتصالات التي سيتم نشرها مسبقًا إذا لزم الأمر، بهدف زيادة القدرة على الصمود والتكيف.

بمناسبة تنظيم ورشة الأسس الوطنية للانتقال الإيكولوجي تم بتاريخ 26 جوان 2023 اقتراح 5 إجراءات **(46 و 48 و 49 و50 و 53)** للتفكير ومزيد التعمق فيها من قبل الحضور باعتبار أهميتها وأولويتها وذلك للشروع في إنجاز المحور الخامس من الاستراتيجية الوطنية الانتقال الإيكولوجي.

أشرف على عمل الفريق الذي ناقش هذا المحور **السيد محمد علي البوغديري وزير التربية** الذي تولى تقديم أهمية الاستراتيجية الوطنية الانتقال الإيكولوجي وأهدافها ودور قطاع التربية وفي تنفيذها ونجاحها. ثم تولى بعد ذلك عرض الإجراءات ذات الأولوية لتنمية الثقافة البيئية والعلوم والمعارف لفائدة الانتقال الإيكولوجي والمتمثلة في الإجراءات **عدد 46 و48 و49 و50 و 53** من الاستراتيجية المذكورة.

وأسفرت النقاشات عن التوصيات التالية:

- تمكين الأسرة والأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، بشكل حصري، من إمكانية الاستفادة من برنامج استراتيجي لضمان التغيير السلوكي عند المصدر.
- تشريك الأطفال البرلمانيين واستهدافهم في عملية التحسيس.
- من الناحية التشريعية، التأكيد على وضع النصوص القانونية الضرورية والملائمة وذات العلاقة بحماية البيئة وكذلك اجبار وسائل الإعلام ولاسيما العمومية منها، على معاضدة مجهود التحسيس والتعريف بالتظاهرات وذلك **بصفة مجانية.**
- تعزيز كافة المحتويات الثقافية المرتبطة بالبيئة، سواء كانت تقليدية أورقمية، بمختلف أشكالها.
- وضع برامج موحدة تجمع كل القطاعات حول مواضيع بيئية معينة تهدف الى تنظيم تظاهرات بصفة دورية وطنية وجهوية ومحلية ودولية (منتديات ومهرجانات ومعارض وغيرها ...)
- دعا الباحثون الحاضرون إلى مزيد تشريكهم، معلنين أنهم على استعداد للتعاون على أساس تطوعي في تطوير البرامج الاستراتيجية. إن النجاحات البحثية والعلمية للمؤسسات الجامعية والمختبرات العامة المحلية معروفة ومطلوبة في الخارج، لكن الدولة تختار تشجيع الشركات الناشئة. كما أوضحوا أيضًا أن الكثير من الأبحاث العلمية لا تزال مجهولة، على الرغم من أنه كان من الأفضل، بل وحتى إلزاميًا أخلاقيًا، وضعها على منصة وطنية. كما أثاروا مشكلة الانسداد المؤسسي الذي يعيق العديد من الحلول ذات الصلة للمشاكل البيئية، دون أن ينسوا أن مساهمة فريق علمي من شأنها أن تضمن صمود الخيارات الاستراتيجية وتوجيه الخيارات السياسية نحو البدائل الأفضل. بالإضافة إلى ذلك، تم طرح مشكلة التقسيم الإداري وتداعياته، أحياناً داخل نفس التنظيم. علاوة على ذلك، أوضح المشاركون أنه من أجل وضع استراتيجية وطنية للتحول الإيكولوجي، سيكون من الضروري جمع العلماء وتوجيههم والاستفادة من أبحاثهم وإعادة استثمارها، إذا أردنا الحصول على نتائج أفضل. وأخيراً، أثيرت مسألة مدى أهمية وفعالية اللجان التي يمكن تشكيلها، دون دعم تشريعي ودون دعاية إعلامية.
- العمل على تحقيق المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص على أساس مربح للجانبين ومضاعفة الاتفاقيات في هذا الإطار

- اعتبارا إلى أن تبادل المعلومات حول المشاريع البيئية يكاد يكون معدومًا، يمكن لموقع ويب أو منصة تدارك ذلك.
- إن عدد المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن عدد المانحين، المحليين والأجانب، على مدى عقود لم يكن كافيا لحل المشاكل البيئية بطريقة جذرية ودائمة، ولا لترسيخ ثقافة احترام البيئة. ويفضل اختيار طريقة جديدة قبل التوقيع على الاتفاقيات من أجل تقريب وتوحيد الجهود المبذولة.
- دمج الصناعات التقليدية في إطار التدريب المهني الذي يهدف إلى تطوير المهن الخضراء.
- إنشاء وحدة تنسيق، لضمان المدخلات الفنية، للتعاون الوثيق ورصد الإجراءات المستقبلية مع وزارة التربية والتعليم،
- تقديم الدعم الفني والعلمي لمشروع بناء 80 مؤسسة تعليمية مستدامة،
- ضمان اتخاذ التدابير والإجراءات المتعلقة بوزارة التربية والتعليم من قبل المجلس الأعلى للتعليم، وهو المؤسسة التي، وفقا لوزير التربية والتعليم، تهدف إلى اتخاذ قرار بشأن كل ما هو استراتيجي.
- إنشاء خلية وطنية للتوجيه والرصد والتنسيق وإطلاق منصة للوفاء بالمواعيد النهائية.
- يمكن لفرق التفكير التي شاركت في هذا اليوم أن تشكل مراكز تفكير دائمة من خلال الانفتاح على الأشخاص الآخرين ذوي الخبرة والمهارات الأخرى في المناطق.

الخلاصة

لتحقيق الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي، من الضروري تخطيط وتصور الأنشطة التي يمكن أن تساهم في ذلك، وكذلك الاجراءات والمستهدفين والجهات الفاعلة المسؤولة عن تجسيمها على أرض الواقع، وذلك بالاعتماد على جدول زمني قصير ومتوسط وطويل المدى.

حيث أن الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الايكولوجي تكتسي أهدافا يتعين تحقيقها في الآجال. ومعظم هذه الإجراءات تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030. ولتحقيقها تقترح الإستراتيجية مجموعة من الاجراءات يجدر تنفيذها من طرف السلطات العمومية. وتحوصل هذه الوثيقة الإجراءات السياسية والأهداف، مصنفة حسب مجال التدخل.

وقد تم اقتراح اجراءات خاصة لكل محور، تم المصادقة عليها، وهي مشفوعة بمؤشرات وأهداف يتم العمل على تحقيقها في آجال محددة:

- 2025: الموافق لأفق المخطط الثلاثي 2023 - 2025،
- 2035: الموافق لأفق رؤية تونس 2035،
- 2050: الموافق لأفق بعض الإلتزامات على المستوى الكوني (مثل الحياد الكربوني).

وبالإضافة إلى النتائج المستهدفة المتعلقة بمجالات التدخل الخمس، تم تحديد نتائج مستهدفة شمولية، وهي:

- مؤشر الأداء البيئي [1](EPI)،
- درجة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17،
- مؤشر التنمية البشرية المعادل للضغوطات الكونية(IDHP) [2]،
- احتياطي القدرة الأحيائية[3] ،
- تكلفة التدهور البيئي[4]،

1مؤشر الأداء البيئي (EPI) هو مؤشر مجمع يتكون من 40 مؤشر أداء في 11 فئة إشكاليات مصنفة تحت ثلاثة مواضيع/أهداف كبرى: حيوية النظام الإيكولوجي، والصحة والسياسات المناخية. يصنف هذا المؤشر 180 دولة بناءً على أدائها في هذه المجالات. يمكن على المستوى الوطني من قياس مدى تقارب الدول مع الأهداف المرسومة في السياسة البيئية. المصدر: WOLF, M. J. EMERSON, J. W., ESTY, D. C. de SHERBININ, A. WENDLING, Z. A., et al. 2022 Environmental Performance Index. New Haven, CT: Yale Center for Environmental Law & Policy. epi.yale.edu, (2022),

2 يقيس IDHP مستوى التنمية البشرية معدلا بنصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالاعتماد على الإنتاج والبصمة المادية للفرد الواحد للأخذ بعين الاعتبار للضغط البشري المسلط على الكون. وينبغي أن يعتبر، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كحافز للتحول. المصدر: Programme des Nations Unies pour le Développement – PNUD. Rapport sur le développement humain 2020. La prochaine frontière : Le développement humain et l’Anthropocène

3 يتم إحتساب البصمة الإيكولوجية وفقًا للمساحة المنتجة بيولوجيًا اللازمة لتلبية جميع المتطلبات للناس أو بلد أو إقليم معين. وتشمل هذه المطالب مساحة لزراعة الأغذية (القارية والبحرية)، وإنتاج الألياف، وتجديد الأخشاب، وامتصاص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري، وتهيئة البنية التحتية المبنية. وتقاس القدرة الأحيائية بحساب كمية الأراضي والبحار المنتجة بيولوجيا المتاحة لتوفير الموارد التي يستهلكها السكان واستيعاب نفاياتها، مع مراعاة التكنولوجيا وممارسات التصرف الحالية. لجعل القدرة الحيوية قابلة للمقارنة في المكان والزمان، يتم تعديل المساحات بالتناسب مع إنتاجيتها البيولوجية. يتم التعبير عن هذه المساحات المعدلة بالهكتارات العامة (global hectar : gha)

4 وتقيس تكلفة التدهور البيئي جميع التكاليف الاقتصادية المرتبطة بفقدان أو نضوب أو تدهور الموارد الطبيعية (المياه

وتعكس هذه الأهداف الشاملة تنفيذ جميع البرامج والتدابير الموصى بها. كما أنها تتطلب تحليلا دقيقا ومتابعة منتظمة.

ولتنفيذها، ينبغي أن تكون التدابير والأهداف المقترحة موضوع مشاورات مشتركة بين الوزارات، وكذلك موضوع حوار مع الأطراف المتدخلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو ما تم تجسيمه في مرحلة أولى من خلال تنظيم الدورة الأولى للأسس الوطنية للانتقال الايكولوجي يوم 26 جوان 2023 تحت سامي إشراف رئاسة الحكومة بمشاركة ستة وزراء، وأكثر من 130 ممثلا عن الوزارات والمؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية.

وفي نفس اليوم (26 جوان 2023)، ترأست السيدة وزيرة البيئة جلسة ختامية لحوصلة أشغال الأسس الوطنية للانتقال الإيكولوجي، وأدار هذه الجلسة السيد منير مجدوب، الخبير الممثل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقرر العام للأسس. وخلال هذه الجلسة عرض مقررو ورشات العمل نتائج المناقشات وكذلك توصيات المشاركين.

قدم السيد منير مجدوب حوصلة عامة حول أشغال الاسس. وحيا بهذه المناسبة حسن تنظيم وسير أعمالها، كما ذكر أن تنظيم هذه الأسس من قبل وزارة البيئة يوم 26 جوان 2023 تحت سامي إشراف السيدة رئيسة الحكومة، قد تعزز بحضور ستة أعضاء من الحكومة والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس.

كما ذكّر أن الهدف من الأسس الوطنية للإنتقال الايكولوجي، كما حددته رئيسة الحكومة، هو مشاركة جميع الأطراف المتدخلة لرؤية عناصر الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الايكولوجي من أجل اثراء خارطة الطريق المتعلقة بالتجسيم الفوري للإستراتيجية. وفي ذات السياق بين أنه قد تم بلوغ أهداف الأسس الوطنية للإنتقال الايكولوجي بفضل الحضور والإنخراط الذي عبرت عنه جميع الأطراف الفاعلة. كما أعرب عن ملاءمة الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن مجموعات العمل الخمس وعن اعتزام السيدة وزيرة البيئة أخذها بعين الاعتبار ضمن مسار تنفيذ الاستراتيجية.

وقد أتاحت مناقشة نتائج عمل الفرق للحاضرين الذين لم يشاركوا في الورشات الأخرى تقديم ملاحظاتهم وتوصياتهم.

ولخص المقرر العام توصيات الأسس الوطنية للانتقال الإيكولوجي على النحو التالي:

- يجب أن تكون خارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الايكولوجي واقعية وقابلة للتنفيذ ومصحوبة بمؤشرات للرصد والمراقبة على المدى القصير والمتوسط البعيد،
- أهمية مضاعفة الجهود في مجالات التربية والتكوين والتطوير ونشر المعرفة من أجل التأثير على مواقف الفاعلين الاجتماعيين،
- الخطوة التالية عقب مؤتمر الاسس تتمثل في إعداد خطة عمل مفصلة وإرساء هياكل وأدوات الحوكمة والتنسيق،
- يتحتم تعزيز و تثمين النتائج المنبثقة عن البحوث العلمية الفنية والاستفادة منها،
- ضرورة تحديد موعد سنوي لتقييم مدى التقدم نحو التحول الإيكولوجي،

ومن ضمن العناصر التي يجب إيلاؤها الأهمية لضمان نجاح الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الايكولوجي هي تعزيز رقمنة أداء القطاع بأكمله، قصد تحسين الآداء من أجل تحقيق الإجراءات ال53 للاستراتيجية.

والتربة وغابات النظم الإيكولوجية، وما إلى ذلك) الناجمة عن الأنشطة البشرية (عمليات السحب وتصريف الملوثات). وقد وضع البنك الدولي في عام 2004 منهجية إحتساب تكلفة التدهور البيئي، مع تقدير أولي لحالتي تونس ولبنان. انظر:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/445831468760782622/pdf/299020Cost0Env1isia0EDP19701public1.pdf

وفعلا، تعد الرقمنة منهجا شموليا يمس جميع محاور الاستراتيجية الوطنية للإنتقال الايكولوجي وترمي بشكل خاص إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين أساليب العمل،
- تحسين تدفق المعلومات بين المصالح وهياكل القرار،
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة،
- تحسين الحوكمة،

ويترتب على ذلك ضرورة تركيز نظم المعلومات لضمان متابعة التدابير الـ 53 للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الايكولوجي. من ذلك ما يتعلق بتعزيز التأقلم ومرونة السواحل في مواجهة تغير المناخ، من خلال نظام المعلومات والمساعدة على اتخاذ القرار «SIAD» لتكيّف الشريط الساحلي مع التغيرات المناخية (الاجراء رقم 8 .15)، أو تركيز نظام وطني للإنذار المبكر في إطار تجسيم الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطّة عملها في أفق سنة 2030 (الاجراءات 17 و 18) أو كذلك صياغة ونشر استراتيجية وطنية للتوعية والاتصال والتربية البيئية (الاجراء 53).

تدابير المرافقة الشاملة المشتركة بين المحاور الخمسة و الـ 53 إجراءً للإستراتيجية:
رقمنة القطاعات المدعوة لتنفيذ الاستراتيجية

	الأهداف	الفاعلون	المراحل	الأنشطة (منجزة، بصدد الإنجاز أو مبرمجة)
	إعادة تنظيم العمل الداخلي لوزارة البيئة والمؤسسات تحت إشرافها من خلال تصور وإدخال وإعتماد التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال قصد تمكين الاعوان ومتخذي القرار من بيئة عمل حديثة،	وزارة البيئة	/ 2023 2025	• التنسيق مع جميع الشركاء والتوافق على المبادئ والقواعد المشتركة • ضمان تنفيذ توجهات الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الايكولوجي واعتماد أفضل الممارسات بصورة موحدة • آليات الرقابة ومتابعة أنشطة الوزارة • أدوات تقييم وتدليل البيانات لضمان قيادة ناجعة للوزارة • اعتماد جميع قنوات التواصل المتاحة لفتح ومشاركة البيانات البيئية مع المتعاملين مع الادارة • جعل المتعاملين مع الوزارة محور اهتماماتها من خلال توفير خدمات ذات جودة • رقمنة المسارات الداخلية قصد تبسيطها وتسريعها • تحقيق نفاذ آمن وناجع للمعلومات • توفير نظام معلوماتي مندمج لتمكين الولوج إلى بيانات موثوقة وذات أهمية
1	حوكمة رشيدة وقيادة ورقابة			
2	الصورة الخارجية للقطاع			
3	دعم مهام القطاع			
4	تعزيز الثقة بين القطاع و المتعاملين معه			

الوضائف المستهدفة للنظام المعلوماتي للبيئة

الترابط بين النظام المعلوماتي للبيئة و نظم المعلومات الاخرى

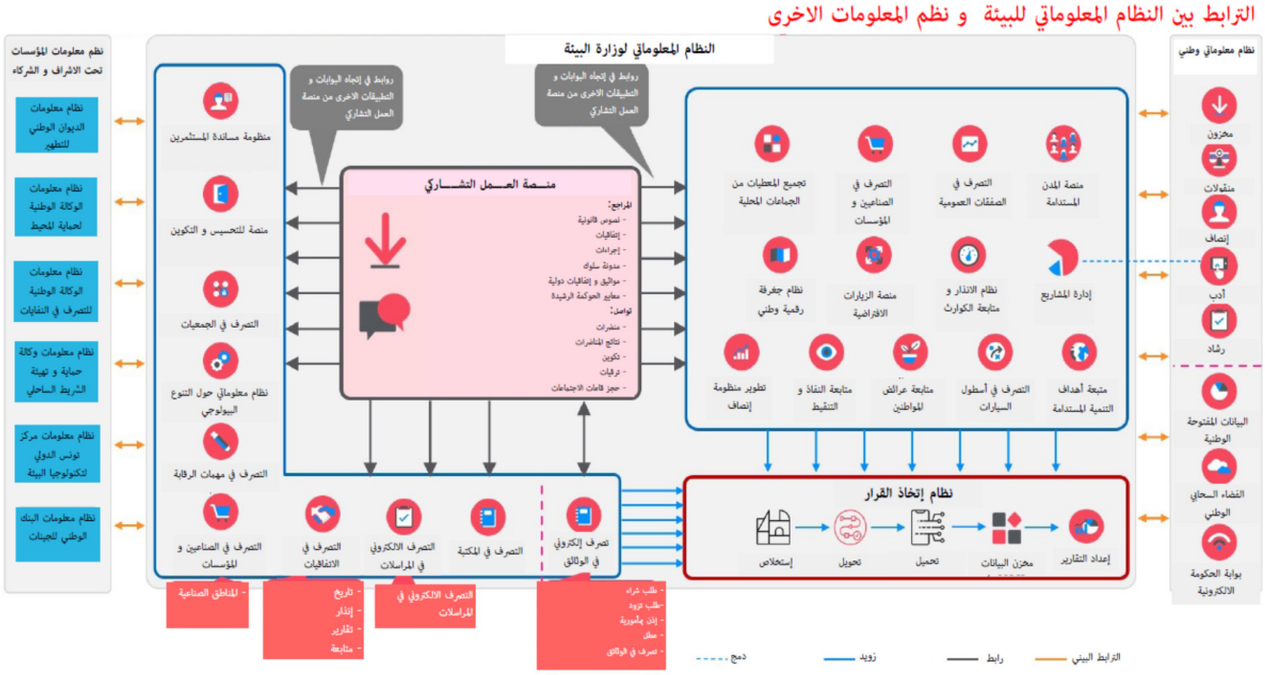

روابط إلكترونية مفيدة

	وثائق متنوعة، أدلة، خطط، برامج، تقارير، استراتيجيات، أنظمة	الرابط الإلكتروني	رمز الاستجابة السريعة
	كراس الشروط النموذجي للإنتقال إلي مرتبة المدينة المستدامة (2020)	تحميل كراس الشروط تحميل الدليل	
	المساهمات المحددة وطنيا (2021 - 2030)	تحميل	
	دليل إعداد الأجندات 21 المحلية	تحميل	
	دليل المكونين في مجال التربية البيئية	تحميل	
	دليل أفضل المبادرات للنهوض و إحداث المهن الخضراء اللائقة في تونس (2017)	تحميل	
	الدليل التوجيهي للمستثمرين في مجال التصرف في النفايات و تثمينها (2017)	تحميل	
	دليل الجودة البيئية العالية للبناءات المستدامة (2018)	تحميل	
	الدليل العملي لتثمين فواضل الهدم والبناء في تقنيات الطرقات (2023)	تحميل	
	دليل النقل المستدام في تونس (2014)	تحميل	
	دليل السياحة البيئية (2017)	تحميل	

	مبادرة النسيج المستدام للتشبيك وتطوير مؤسسات الاقتصاد الدائري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة)	تحميل	
	الدليل التطبيقي لإجراءات التصرف في فواضل البناء و الهدم (2021)	تحميل	
	الدليل البيداغوجي للتربية البيئية في تونس (مشروع التربية البيئية بالمتوسط Eden-med الوكالة الوطنية لحماية المحيط، 2023)	تحميل	
	الدليل التونسي للإجراءات الوطنية لمراقبة سكب النفايات في البحر(2023)	تحميل	
	خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين(2016)	تحميل	
	خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر (2018- 2030)	تحميل	
	الخطة الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للوقاية و مكافحة التلوث البحري الناجم عن السفن(2022 - 2031)	تحميل	
	خطة تعميم التسميد (الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات)	تحميل تحميل	
	منصة المدن المستدامة	تحميل	
	برنامج العمل الوطني للصحة البيئية	تحميل	
	برنامج التربية البيئية من أجل متوسط مستدام (EDEN-MED) (2023-2021)	تحميل	
	البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت(ECOPACT)	تحميل	

	برنامج التنظيف الالي للشواطئ (وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي)	تحميل	
	برنامج المساهمة لإزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط (DEPOLMED) الديوان الوطني للتطهير	تحميل	
	برنامج تعزيز ريادة الأعمال البيئية وانتقال تونس إلى الاقتصاد الدائري(SWITCHMED) مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة الدلي)	تحميل	
	برنامج حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري	تحميل	
	برنامج أمثلة إشغال الشواطئ	تحميل	
	برنامج الفسح الشاطئية	تحميل	
	برنامج تثمين السباخ الساحلية	تحميل	
	برنامج إحداث المناطق المحمية البحرية والساحلية والتصرف فيها	تحميل	
	لبرنامج حماية الشريط الساحلي (2013 - 2028)	تحميل	
	البرنامج المندمج لإزالة التلوث من الحوض الساكب لوادي مجردة (2020)	تحميل	
	برنامج ساحل بدون بلاستيك	تحميل	
	البرنامج الثلاثي لتدعيم القدرات في مجال التصرف في النفايات بالمدن الأفريقية (2022 - 2024)	تحميل تحميل	

	الاستراتيجية الوطنية للاتصال في مجال التنمية المستدامة	تحميل	
	مشروع دعم الإصلاحات في قطاع المياه في تونس: مرافقة الفاعلين المحليين من أجل مقاربة مندمجة للتصرف المستدام في الموارد المائية في القطاع الصناعي	تحميل	
	مشروع المساعدة الفنية وتدعيم القدرات للشركات في قطاع السيارات والطيران في تقييم البصمة الكربونية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية	تحميل تحميل تحميل	
	مشروع المساعدة الفنية لدعم تكريس الشراء العمومي المستدام	تحميل	
	توماليي: وقاية السياحة البحرية من النفايات: مشروع مبتكر للتصرف في النفايات بالمناطق الساحلية	تحميل تحميل	
	مشروع ثقافة البناء عالي الجودة	تحميل	
	مشروع الممارسات التجارية والنماذج الاقتصادية المبتكرة في سلسلة قيمة النسيج	تحميل تحميل	

	مشروع النهوض بريادة الأعمال المستدامة في قطاع الاقتصاد الأزرق	تحميل	
	مشروع حماية المناخ من خلال الاقتصاد الدائري	تحميل	
	مشروع الحد من النفايات لإنعاش النمو الاقتصادي: الإجراءات المتوسطية المبتكرة للتنظيف	تحميل تحميل	
	مشروع إعادة التأهيل الإيكولوجي والاجتماعي للأقاليم من خلال إحياء ريادة الأعمال الشبابية في تونس	تحميل	
	مشروع المعالجة المستدامة للمياه المستعملة وإعادة استخدامها في منطقة البحر الأبيض المتوسط	تحميل تحميل	
	مشروع تثمين النفايات المنزلية	تحميل	
	مشروع تحسين المرونة الاجتماعية والبيئية في المناطق الساحلية للبحر الأبيض التوسط (المستفيدون: ميناء صفاقس، جهة قابس	تحميل	
	مشروع معا من أجل التصرف المندمج والمستدام للنفايات (2018 - 2024)	تحميل	
	المشروع النموذجي لتكوين المستشارين البيئيين	تحميل	
	التقرير التأليفي لدورة التقييم السادسة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ,(2023)	تحميل	

	تقرير فريق الخبراء الدولي حول التنوع البيولوجي (IPBES، 2022)	تحميل	
	تقرير حول مؤشرات التنمية المستدامة(2023)	تحميل	
	تقرير حول الوضع البيئي 2019	تحميل	
	شبكة المستشارين البيئيين البلديين	تحميل	
	شبكة المدارس المستدامة (الإدارة العامة للتنمية المستدامة وزارة البيئة)	تحميل	
	شبكة ميغارا للمدن المستدامة (تبادل الممارسات الجيدة في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري بين أكثر من 120 بلدية شريكة و 85 خبيرا)	تحميل	
	شبكة التكنولوجيا البيئية لتصبير الغلال و الخضر	تحميل	
	شبكة التكنولوجيا البيئية لتثمين النفايات العضوية عن طريق التسميد	تحميل	
	شبكة التكنولوجيا البيئية للمباني الإيكولوجية	تحميل	
	شبكة التكنولوجيا البيئية للعجلات المستعملة	تحميل	
	شبكة التكنولوجيا البيئية لمعامل الإسمنت	تحميل	
	استراتيجية الاقتصاد الأزرق(2023)	تحميل	
	استراتيجية الهيدروجين الأخضر في تونس (وزارة الصناعة)	تحميل	

	إستراتيجية التنقل المرن والنقل المستدام في أفق 2035 (وزارة النقل)	تحميل	
	استراتيجية السياحة البديلة المستدامة أفق 2035 (وزارة السياحة)	تحميل	
	استراتيجية الإنتقال الطاقي في أفق 2035 (وزارة الصناعة)	تحميل	
	استراتيجية المياه 2050 (وزارة الفلاحة)	تحميل	
	الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لحماية التنوع البيولوجي (SPAN-PB) (2030 - 2018)	تحميل	
	استراتيجية الصناعة والتجديد في أفق 2035 (وزارة الصناعة)	تحميل	
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2020 - 2014	تحميل	
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المحايدة للكربون و الصامدة تجاه التغيرات المناخية (SNDNC-RCC) أفق 2050	تحميل	
	الاستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري الشامل والقطاعي للنفايات (SNGC-GSD) (2050/2035/2023)	تحميل	
	الاستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج و المستدام في النفايات المنزلية و المشابهة لها (2020 - 2035) (SNGID-DMA	تحميل	
	الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2018 - 2030)	تحميل	
	الاستراتيجية الوطنية للحد من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون	تحميل	

	الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وخطة العمل الوطنية للمسؤولية الاجتماعية للشركات (2018)	تحميل	
	الاستراتيجية الوطنية لـلإدارة المندمجة للمناطق الساحلية (2020)	تحميل	
	منظومة إستعادة الإطارات المستعملة Eco-Pneus	تحميل	
	النظام الوطني لتحديد وتقييم والتحقق من التكنولوجيات المستدامة	(2024)	
	المنظومة العمومية لإستعادة و التصرف في أكياس التعبئة والتغليف المستعملة(EcoLef)	تحميل	
	المنظومة العموية لإستعادة المعدات الكهربائية والإلكترونية للنفايات العامة	تحميل	
	المنظومة العمومية لإستعادة الزيوت الغذائية	تحميل	
	المنظومة العمومية لإستعادة زيوت التشحيم ومصافي الزيت المستعملة (ECOZIT)	تحميل	
	المنظومة العمومية لإستعادة الحاشدات والبطاريات المستعملة	تحميل	
	المنظومة العمومية للتصرف في السيارات منتهية الصلوحية	تحميل	

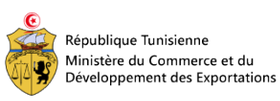

الفهرس

كلمة السيد رئيس الحكومة 3
كلمة السيدة وزيرة البيئة 5
المنهجيـــــة 6
المقدمة 8
المحور 1: الحوكمة والتمويل 11
الإجراء رقم 1 و 5 : ضمان تحليل و متابعة مستمرة للمؤشرات الشاملة للإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإ يكولوجي وإلحاق المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة برئاسة الحكومة 13
الإجراء رقم 2 : إحداث و تركيز الهيئة العليا للإنتقال الإ يكولوجي يترأسها رئيس الحكومة 14
الإجراء رقم 3 : المصادقة على مشروع مجلة البيئة و نصوصه التطبيقية 15
الإجراء رقم 4 : إعادة هيكلة و وتعزيز الهياكل المختصة في المجال البيئي 17
الإجراء رقم 8 : تركيز المجلس الإقتصادي والإ جتماعي و البيئي (CESE) 18
الإجراء رقم 9 : إحداث صندوق مشترك للإ نتقال الإ يكولوجي و الطاقي (FOCTEE) 19
المحور 2: التغيرات المناخية 22
الإجراء رقم 13 و 19 : تنفيذ تدابير وإجراءات المساهمات المحددة وطنيا 2021 - 20230 وا ستراتيجية الوطنية للحيادية الكربونية والمرونة المناخية إلى أفق 2050 وتنفيذ عمل نموذجي للقدرة على التكيف مع المناخ : « نموذج قرقنة لانتقال الإ يكولوجي» 24
الإجراء رقم 15 : تنفيذ استراتيجيات قطاعية للتكيف والصمود إزاء التغيرات المناخية في الفلاحة والصحة والشريط الساحلي 27
الإجراء رقم 17 و 18 : وضع منظومة وطنية للإ نذار المبكر وتنفيذ الإ ستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة عملها إلى أفق 2030 29
المحور 3: الإ دارة المستدامة للموارد والنظم الإ يكولوجية 34
الإجراء رقم 20 : إطلاق برنامج ا قتصاد في المياه والحد من الضياع والتبخير 36
الإجراء رقم 21 : تثمين المياه المعالجة والموارد الهيدرولوجية غير التقليدية 37
الإجراء رقم 23 : إعداد خطة عمل للحد من استخدام المبيدات الكيميائية في الزراعة 39
الإجراء رقم 24 : تنفيذ الإ ستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين حول التنوع البيولوجي للفترة 2018 - 2030 40

الإجراء رقم 26 : تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التصحر PAN-LCD (2018-2030) 42

الإجراء رقم 29 : تنفيذ خطة العمل لتنمية الواحات المستدامة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للواحات SNDDO (2014-2030) 43

المحور 4: الإ ستهلا ك والإ نتاج المستدامان ومكافحة التلوث 46

الإجراء رقم 31 : تنفيذالإ ستراتيجية الوطنية للتصرف الدائري العام و القطاعي للنفايات في أفق 2035/ 2050 48

الإجراء رقم 32 : إستعادة نظام جمع و معالجة النفايات الخاصة 50

الإجراء رقم 34 : تجسيد تطبيق القانون عدد 2018-35 المؤرخ في 11جوان2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسات والمنظمات 51

الإجراء رقم 39 : وضع برنامج للمرافقة في إدماج الإ نتقال الإ يكولوجي صلب الشركا ت والإ دارات و المؤسسات العمومية 53

الإجراء رقم 42 :إعداد خارطة طريق زالة التلوث وإعادة تأهيل النقاط الساخنة قابس، قفصة، القصرين، صفاقس، بن عروس والحوض الساكب لوادي مجردة 55

الإجراء رقم 43 : تنفيذ المخطط الوطني للإ ستهلاك و الإنتاج المستدامين : PANCPD (2016) 51

الإجراء رقم 44 : إطلاق برنامج وطني للبناء الإ يكولوجي 59

المحور 5: العلم والمعرفة والثقافة في خدمة الإ نتقال الإ يكولوجي 64

الإجراء رقم 46 : انشاء لجنة خبراء دائمة ومتعددة التخصصات لدراسة المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي 66

الإجراء رقم 48 و 49 : اطلاق برنامج تطوير المناهج الجامعية في علوم وتقنيات البيئة والتنمية المستدامة وإنشاء برنامج وطني للتدريب المهني المعتمد في المهن الخضراء 67

الإجراء رقم 50 : تجديد وتطوير التعليم والبيداغوجيا في المدارس ومرحلة ما قبل المدرسة فيما يتعلق بالبيئة والإ يكولوجيا 69

الإجراء رقم 53 : صياغة استراتيجية وطنية للتوعية والتواصل والتثقيف لحماية البيئة والتنمية المستدامة والتحول البيئي 73

الخلاصة 76

تدابير المرافقة الشاملة المشتركة بين المحاور الخمسة و الـ 53 إجراءًا للإ ستراتيجية : رقمنة القطاعات المدعوة لتنفيذ الإستراتيجية 79